

السياسة الخارجية لسلطنة عُمان حيال الجمهورية الإسلامية
الإيرانية ومدى تأثيرها على أمن مجلس التعاون لدول
الخليج العربي (2011-2020)

**Oman Foreign Policy towards Iran and its Impact on
the Security of the Cooperation Council for the
Arab States of the Gulf (2020-2011)**

إعداد:

عدنان بن صالح الحمادي

إشراف:

الدكتورة ريما أبو حميدان

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

أيار، 2021

تفويض

أنا عدنان بن صالح بن علي الحمادي، أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخة من رسالتي ورقيا وإلكترونيا للمكتبات أو المنظمات أو المؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: عدنان بن صالح بن علي الحمادي

التاريخ: 2021/5/19

التوقيع: 

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة والموسومة ب : السياسة الخارجية لسطنة عُمان حيال الجمهورية الإيرانية

ومدى تأثيرها على أمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية (2011-2020).

للباحث: عدنان صالح علي الحمادي.

وأجيزت بتاريخ: 19 / 05 / 2021.

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم	الصفة	جهة العمل	التوقيع
أ. د. عبدالقادر محمد الطائي	عضوًا من داخل الجامعة ورئيسًا	جامعة الشرق الأوسط	
د. ريماء لطفي أبو حميدان	مشرقا	جامعة الشرق الأوسط	
د. سحر محمد الطراونة	عضوًا من داخل الجامعة	جامعة الشرق الأوسط	
أ. د. بدر صيتان الماضي	عضوًا من خارج الجامعة	الجامعة الأردنية	

شكر وتقدير

بعد حمد الله وشكره لما وفقني إليه من إكمال مشواري التعليمي،،

أسجل شكري وامتناني أولاً لبلدي العزيز سلطنة عُمان على إتاحة الفرصة لإتمام الدراسة العليا،،

وللمملكة الأردنية الهاشمية، على حسن الاستقبال وحفاوة الترحيب وكرم الضيافة،،

ولجامعة الشرق الأوسط، لما وقّرت من بيئة تعليمية مناسبة،

وللمشرفة على الرسالة، الدكتورة ريماء لطفي أبو حميدان، على ما أسدته من توجيهات علمية قيمة

وما قامت به من التوجيه والإرشاد والتصويب وما علمتني من فيض إنسانيتها وخلقها الرفيع

ومستواها الراقى والذي كانت بعد الله تعالى المعين الأول على إتمام هذه الرسالة فلها كل التقدير

والامتنان،

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة الكرام بمشاركتهم في مناقشة رسالتي، شاكرًا

لهم جهودهم في مراجعة الرسالة ومناقشتها وما قدموه من ملاحظات وتوجيه،

ولكل أساتذة قسم العلوم السياسية، الذين لم يبخلوا علينا في العلم والمعرفة طيلة سنوات الدراسة،،

ولجميع زملائي الطلبة والطالبات الذين رافقوني طوال مسيرتي العلمية لنيل درجة الماجستير

الباحث

عدنان بن صالح بن علي الحمادي

الإهداء

إلى والدي ووالدتي الذين لم يكملا المشوار معي،،

إلى من وهبني الله نعمة وجودهم في حياتي،، إلى العقد المتين، من كانوا لي في رحلة دراستي،،
زوجتي الغالية، شريكة حياتي، وأبنائي وبناتي،،

إلى من علمني أن ارتقي سلم الحياة بحكمة وصبر، براً وإحساناً ووفاءً له، أخي العزيز علي بن
صالح الحمادي،،

إلى من كاتفني ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح في مسيرتنا العلمية، إلى رفيق دربي ابني
العزيز، محمود الحمادي،،

إلى السند والعضد والساعد، اخواني وخواتي، أزف إليكم الاهداء، حباً ورفعة وكرامة،،

قال عليه أفضل الصلاة والسلام من لم يشكر الناس لم يشكر الله عز وجل،، ومن هذا المنطلق
يسعدني وبشرفني أن أهدي خلاصة جهدي العلمي إلى أصحاب المعالي السابقين الذين تلقيت
منهم النصح والإرشاد والدعم والمساندة، والذين لن تفيهم أي كلمات حقهم،،

معالي درويش بن إسماعيل بن علي البلوشي - الموقر

معالي أحمد بن ناصر بن حمد المحرزي - الموقر

وأخيراً،، إلى كل من علمني حرفاً وساندني وساعدني ولو بابتسامة، من قريب أو بعيد، وكان له
دور إتمام الدراسة، سائلاً المولى ان يجزي الجميع خير الجزاء في الدنيا والآخرة.

الباحث

عدنان بن صالح بن علي الحمادي

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
العنوان.....	أ.....
تفويض.....	ب.....
قرار لجنة المناقشة.....	ج.....
شكر وتقدير.....	د.....
الإهداء.....	ه.....
فهرس المحتويات.....	و.....
الملخص باللغة العربية.....	ح.....
الملخص باللغة الإنجليزية.....	ي.....

الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمة.....	2.....
مشكلة الدراسة.....	3.....
أهداف الدراسة.....	4.....
أهمية الدراسة.....	4.....
أسئلة الدراسة.....	5.....
فرضية الدراسة.....	5.....
حدود الدراسة.....	6.....
محددات الدراسة.....	6.....
مصطلحات الدراسة.....	6.....
الإطار النظري والدراسات السابقة.....	8.....
أولاً: الإطار النظري.....	8.....
ثانياً: الدراسات السابقة.....	11.....
ثالثاً: ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.....	15.....
منهجية الدراسة.....	16.....

الفصل الثاني: السياسة الخارجية لسلطنة عُمان حيال الجمهورية الإسلامية الإيرانية

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية لسلطنة عُمان.....	20.....
المبحث الثاني: مرتكزات وثوابت السياسة الخارجية لسلطنة عُمان.....	30.....

المبحث الثالث: السياسة الخارجية لسلطنة عُمان حيال إيران 38

الفصل الثالث: سياسة إيران الخارجية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

المبحث الأول: سياسة إيران الخارجية؛ المحددات والمرتكزات 48

المبحث الثاني: سياسة إيران تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 58

الفصل الرابع: تأثير سياسة عمان الخارجية تجاه إيران على الأمن القومي لدول مجلس التعاون

لدول الخليج العربية والمسارات المستقبلية

المبحث الأول: تأثير سياسة عمان الخارجية تجاه إيران على الأمن القومي لدول الخليج 70

المبحث الثاني: المسارات المستقبلية المتوقعة لسياسة عمان الخارجية تجاه إيران وأثرها على الأمن

القومي لدول الخليج 78

الفصل الخامس: الخاتمة، الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الخاتمة 86

ثانياً: الاستنتاجات 89

ثالثاً: التوصيات 92

قائمة المصادر والمراجع 93

السياسة الخارجية لسلطنة عُمان حيال الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومدى تأثيرها على أمن مجلس التعاون لدول الخليج العربي (2011-2020)

إعداد: عدنان بن صالح الحمادي

إشراف: الدكتورة ريماء أبو حميدان

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على المرتكزات السياسية والاقتصادية، التي تنطلق منها سلطنة عُمان في سياستها الخارجية حيال إيران، والتعرف على سياسة إيران الخارجية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومن ثم تحديد تأثير سياسة سلطنة عُمان الخارجية حيال إيران على أمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

تمثلت مشكلة الدراسة في البحث في أسباب ودوافع مُغايرة سياسة سلطنة عُمان الخارجية حيال إيران سياسات جاراتها في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وكذلك البحث في تأثير هذه السياسة على أمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

السؤال المحوري للدراسة هو: ما هي السياسة الخارجية لسلطنة عُمان حيال الجمهورية الإسلامية الإيرانية؟ وما مدى تأثيرها على أمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية؟ واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على ثلاث عمليات وهي: التفسير، والنقد، والاستنباط، إضافة إلى منهج التحليل النظمي، الذي يركز على التفاعل بين عناصر المنظومة، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، والمنهج الاستشراقي الذي يحاول توقع السيناريوهات المستقبلية التي سوف تسير ضمنها الأحداث وتطوراتها، وذلك بالاستناد على دراسة عدد كبير من المؤشرات والمتغيرات الراهنة.

قامت الدراسة على افتراض أنّ هناك علاقة ارتباطية للسياسة الخارجية العُمانية حيال إيران، على أمن مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

خلصت الدراسة إلى نتائج عدة أهمها أنّ العلاقة الايجابية بين سلطنة عُمان وإيران تأتي، في جانب منها، من الإدراك العُماني بأن التعامل مع التهديد الإيراني المحتمل لا يكون باستعدادها والتعامل معها كخصم أجنبي، وإنما في التعاطي مع إيران من منطلق تحقيق المصالح المشتركة. وأنّ العلاقة المميزة لسلطنة عُمان مع إيران، ساعدت السلطنة في ممارسة وأداء دورها لإحداث التهدئة وتخفيف حدة التصعيد في المنطقة والقيام بدور الوساطة والحياد الإيجابي باستمرار، وهو ما انعكس إيجاباً وأسهم في تعزيز مستويات الأمن القومي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وأوصت الدراسة بضرورة توظيف السياسة العُمانية ضمن قنوات الدبلوماسية وبما يخدم غايات حلّ الأزمات وعقد التسويات في منطقة الخليج العربية والمنطقة العربيّة. وتعزيز قنوات التواصل والحوار، من قبل مختلف دول الخليج العربيّة، مع دولة إيران، وذلك باعتبارها دولة جارة ذات ثقل ووزن هام في المنطقة، وأن خيار الحوار معها يبقى أفضل من حالة التشنج والصدام.

الكلمات المفتاحيّة: السياسة الخارجية لسلطنة عُمان، أمن مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة، العلاقات العربيّة - الإيرانيّة.

Oman Foreign Policy towards Iran and its Impact on the Security of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf (2020-2011)

Prepared by: Adnan bin Saleh Al Hammadi

Supervised by: Dr. Rima Abu Hmaidan

Abstract

The study aimed to identify the foreign policy perspectives of Oman towards Iran, and to identify Iran's foreign policy towards the countries of the Gulf Cooperation Council, and then determine the impact of Oman's foreign policy towards Iran on the security of the Gulf Cooperation Council.

The problem of the study is to research the causes and motives of different Oman's foreign policy towards Iran and the differentiation of the policies of its neighbors in the Cooperation Council for the Arab Gulf States, as well as the study of the impact of this policy on the security of the Cooperation Council for the Arab Gulf States.

The main question of the study is: What is Oman's foreign policy towards Iran? What is the extent of its impact on the security of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf? The study used the analytical approach, which is based on three processes: interpretation, criticism, and deduction, in addition to the systemic analysis approach, which focuses on the interaction between the elements of the system, whether at the internal or external level, and the futuristic approach that tries to anticipate the future scenarios that will follow within it. Events and their developments, based on the study of a large number of current indicators and variables.

The study is based on the assumption that there is a correlative relationship of Omani foreign policy towards Iran, on the security of the Cooperation Council for the Arab Gulf States.

The study concluded with several conclusions, the most important of which is that the positive relationship between Oman and Iran comes, in part, from the Omani awareness that dealing with the potential Iranian threat is not by its antagonism, but rather in dealing with Iran with a view to achieving common interests. Oman's distinguished relationship with Iran helped the Sultanate in practicing and fulfilling its role in de-escalation in the region and to continuously play the role of mediation and

positive neutrality, which was reflected positively and contributed to enhancing the national security levels of the Gulf Cooperation Council countries.

The study recommended employing Omani policy within diplomatic channels to serve the goals of resolving crises and concluding settlements in the Arab Gulf region and the Arab region. And strengthening the channels of communication and dialogue with the state of Iran, as it is a neighboring country of important weight in the region, and that the option of dialogue with it remains better than a state of tension and clash.

Keywords: the foreign policy of the Sultanate of Oman, Security of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf, Arab-Iranian relations.

الفصل الأول
خلفية الدراسة وأهميتها

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمة

تميّزت السياسة الخارجية العُمانية بالتزامها مبدأ الحياد وحرصها على النأي عن الصراعات الإقليمية والدولية، والتزامها مبدأ عدم التدخّل في شؤون الدول الاخرى، مع تطورها في بعض الأحيان إلى أداء دور الوساطة في حل الأزمات الدوليّة. وفيما يتعلق بإيران، فقد تمتعت العلاقة العُمانية الإيرانية منذ قيامها بالاستقرار والبعد عن التوترات، ولم تتأثر بمختلف الأزمات التي شهدتها منطقة الخليج العربية، حتى بعد تحوّل النظام السياسي في إيران، على إثر ثورة العام 1979م، بما في ذلك الأحداث منذ الحرب العراقية - الإيرانية، خلال عقد الثمانينات، وصولاً حتى أحداث التوتر الراهنة في عام 2020م. وجاءت هذه العلاقات على أسس ومصالح عدة، على مختلف المستويات، من الجغرافيا، إلى السياسة والاقتصاد.

خالفت سلطنة عُمان في سياستها حيال إيران، جاراتها في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي دأبت على النظر لإيران، وتحديداً منذ قيام الثورة الإسلامية فيها عام 1979م، باعتبارها مصدر خطر وتهديد لأمنها القومي. وبالتالي، فإن سياسة سلطنة عُمان الخارجية حيال الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة كانت سبباً للاختلاف مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهو ما بدا واضحاً عام 2011م، عندما جاء موقف سلطنة عُمان في رفض مقترح السعودية لتأسيس الاتحاد الخليجي، حيث حرصت على الحفاظ على سياستها المستقلة، بما في ذلك سياستها الخارجية تجاه إيران، وهو ما لا يمكن ضمان تحقيقه في حال إقامة الاتحاد وما يستلزمه من توحيد مواقف السياسة الخارجية للدول الأعضاء. لكن هذه السياسة المغايرة تجاه إيران كانت ذات تأثيرات إيجابية

أيضاً، اسهمت في التخفيف من حدّة التوترات في المنطقة، كما حصل عام 2015م حين تم التوصل إلى الاتفاق النووي الإيراني، بين المجموعة الدولية (1+5) وإيران، وكان لسلطنة عُمان دور في استضافة محادثات على طريق التوصل لهذا الاتفاق.

كذلك فتحت سياسة سلطنة عُمان الخارجية تجاه إيران، باب التساؤلات حول أسباب ودوافع هذه السياسة المغايرة، وهو ما استدعى المزيد من الدراسة لها ومحاولة التعرّف على مدى وشكل ومستوى تأثيرها على أمن المنطقة ودولها، خصوصاً مع ازدياد التحديات على مستوى الإقليم، وبشكل خاص بعد تصاعد الأزمة بين المملكة العربية السعودية وإيران، في أعقاب أحداث "الربيع العربي" عام 2011م، وما تطوّر عنه من أزمات، تراكمت مع حالة من التمدد الإيراني في المنطقة، وتساعد التهديد الإيراني بأشكال مختلفة لعدد من مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في البحث في أسباب ودوافع مُغايرة سياسة سلطنة عُمان الخارجية حيال إيران لسياسات جاراتها في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث إن السلطنة بالرغم مما طرأ من تغيّرات على صعيد سياسة إيران الخارجية، حافظت على علاقات ذات طابع إيجابي مع إيران، خلافاً لما كان الحال عليه فيما يخص العلاقات مع الدول الخليجية الأخرى. وكذلك تكمن المشكلة بالبحث في تأثير هذه السياسة على أمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتحديدًا فيما يتعلق بإمكان تطوير سياسة أكثر تعاونية وأقل صراعيةً بين إيران من جهة والدول الخليجية من جهة أخرى.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي:

1. التعرف على المرتكزات السياسية والاقتصادية، التي تنطلق منها سلطنة عُمان في سياستها الخارجية حيال إيران.
2. تحديد مرتكزات ومبادئ سياسة إيران الخارجية.
3. التعرف على سياسة إيران الخارجية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
4. التعرف على تأثير سياسة سلطنة عُمان الخارجية حيال إيران على أمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في جانبين:

الأهمية العلمية

تأتي الأهمية العلمية لهذه الدراسة من مساهمتها في التعرف على أسس ومرتكزات السياسة الخارجية لسلطنة عُمان حيال إيران، ومحاولتها تقديم تحليل لأسس ومنطلقات هذه السياسة عبر التعرف على المصالح المشتركة التي تستند إليها. وكذلك في محاولة تبينها لأثر سياسة سلطنة عُمان الخارجية حيال إيران على أمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وكيفية تأثيرها فيه. بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الدراسة تمثل إضافة للمكتبة العربية ضمن موضوع دراسات العلاقات العربية-الإيرانية، ويمكن البناء عليها مستقبلاً من خلال دراسات لاحقة.

الأهمية العملية

تأتي الأهمية العملية لهذه الدراسة من كشفها لصناع القرار في دول المنطقة عن الأسس التي تقوم عليها السياسة الخارجية العُمانية بالعموم، وتجاه جمهورية إيران تحديداً، ومستوى وكيفية تأثير هذه السياسة على الأمن القومي للمنطقة، وبالتالي إمكانية تطوير مواقف وتفاعلات إيجابية بإرائها، بما يخدم ويحقق مصالح دول المنطقة.

أسئلة الدراسة

انطلقت الدراسة من سؤال رئيسي هو: ما هي السياسة الخارجية لسلطنة عُمان حيال الجمهورية الإسلامية الإيرانية؟ وما مدى تأثيرها على أمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية؟ وقد تفرّع عنه الأسئلة التالية:

1. ما هي المرتكزات التي تنطلق منها سلطنة عُمان في سياستها الخارجية حيال إيران؟
2. ما هي مرتكزات ومبادئ سياسة إيران الخارجيّة؟
3. ما هي سياسة إيران الخارجية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؟
4. ما هو تأثير سياسة سلطنة عُمان الخارجية حيال إيران على أمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية؟

فرضية الدراسة

تلعب السياسة الخارجية العمانية حيال الجمهورية الإسلامية الإيرانية دوراً في تخفيف حدة التوتر والصراع في منطقة الخليج العربي مما يسهم في تحقيق مزيد من الأمن لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في الآتي:

- الحدود الجغرافية: سلطنة عُمان، و"الجمهورية الإسلامية الإيرانية"، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- الحدود الزمنية: تقتصر هذه الدراسة من الناحية الزمنية على الفترة من عام 2011م حتى 2020م، وذلك باعتبار تصاعد الأحداث في المنطقة والإقليم منذ العام 2011م على إثر اندلاع "الربيع العربي" وما تبعه من حدوث أزمات واضطرابات في المنطقة. وتنتهي عند العام 2020م وهو العام الأخير الذي أتيح للباحث جمع البيانات للأحداث التي حصلت فيه.

محددات الدراسة

تتمثل محددات الدراسة فيما يأتي:

صعوبة الوصول إلى المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة؛ وذلك بسبب غلبة الطابع السري على جانب كبير من التداولات بين الدول الواقعة ضمن مجال الدراسة. بالإضافة إلى ندرة الدراسات العلمية العربية في موضوع الدراسة، وعدم تناولها تحديداً لكيفية تأثير سياسة سلطنة عُمان الخارجية حيال إيران على أمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

مصطلحات الدراسة

1. السياسة الخارجية (Foreign Policy)

• لغةً:

يتركب مصطلح السياسة الخارجية من مفردتين: "السياسة" و"الخارجية"، أما الأولى (السياسة)

فهي مصدر للفعل ساس يسوس، وهي القيام على الشيء بما يصلحه. وساس الأمر سياسةً أيّ قام

به. (ابن منظور، 1996: 7: 301). وأما المفردة الثانية (الخارجية)، فهي اسم فاعل من الفعل خَرَجَ، يخرج، خروجاً. وهو الانتقال ومغادرة الموضع غير الظاهر إلى آخر ظاهر، وهو عكس الداخل (الجوهري، 2009: 311).

• اصطلاحاً:

عرفها مارسيل ميرل بأنها: "ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجّه نحو الخارج؛ أي الذي يعالج، على خلاف السياسة الداخلية، مشاكل تُطرح ما وراء حدود الدولة" (توفيق، 2006: 15).
وعرفها محمد سليم بأنها: "السلوكيات الرسميّة التي يقوم بها صانعو القرار في الحكومة، أو من يمثلهم، والتي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية، خارج حدود الدولة" (سليم، 1989: 12).

وعرفها عبد القادر فهمي بأنها: "نشاط سلوكي مقترن بهدف، ومرتببط بقدرة تأثيريّة، تتخذه وحدة دولية نظاميّة في مواجهة غيرها من وحدات النظام الدوليّ" (فهمي، 2010: 16).

• اجرائياً:

القرارات التي يتخذها صانعي القرار في إيران وعمّان، بهدف تحقيق أهداف خارج حدود الدولة، بما يحقق المصلحة للدولة كما يتصورونها.

2. أمن (Security)

• لغةً:

الأمن، من آمن، يأمن، أمناً، فهو آمن. والأمن هو ضد الخوف، وهو الاستقرار والاطمئنان، والأمن هو من اطمأن ولم يخف، وأمّن منه أيّ: سلم منه (ابن منظور، 1996: 1: 107).

• اصطلاحاً:

عرفه باري بوزان بأنه: "قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي يرونها معادية؛ فالحد الأدنى للأمن هو البقاء، لكنه يتضمن أيضاً سلسلة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط حماية هذا الوجود (Buzan, 1991: 432).
وعرفه والتر ليبمان بأنه: "قدرة الدولة على حماية مصالحها المشروعة في مرحلة السلم، إضافة إلى إمكانية مقاومة الهجوم المسلح والتغلب عليه في حالة الحرب" (Romm, 1993: 5).

• اجرائياً:

قدرة الدولة على حماية كيانها وشعبها من التهديدات كافة، وما يستدعيه ذلك من تحقيق الاستقرار والكفاية في الاحتياجات على كافة المستويات.

3. مجلس التعاون لدول الخليج العربية (Cooperation Council for the Arab States of the Gulf)

• اجرائياً:

هو صيغة تجمع دول منطقة الخليج العربي الست (المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، ودولة قطر، وسلطنة عُمان، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين). وقد أنشئ المجلس عام 1981م من أجل تطوير التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات.

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري

تتفق نظريات السياسة الخارجية، على تحديد جملة من المحددات التي تتحكم في السياسة الخارجية للدولة، وهي: البيئة النفسية لصناع القرار، والبيئة الداخلية، والبيئة الخارجية. وتتمثل

البيئة النفسية بالتوجهات والقناعات التي يتبناها صانع القرار، في حين تتمثل البيئة الداخلية بالمعطيات المتعلقة بالإقليم (الجغرافيا) والسكان، وما يرتبط بهم من صفات وخصائص، كالتوزيع العمري والانتماء العرقي والديني، أما الخارجية فتكون مرتبطة بمعطيات النظام الإقليمي والدولي (النعمي، 2011: 471). وقد جاءت السياسة العُمانية الخارجية متوافقة مع ما تجمع نظريات السياسة الخارجية، حيث جاءت قرارات السلطنة متأثر بدايةً بما يؤمن به السلطان قابوس بن سعيد من قناعات ومبادئ تتعلق بسياسة الحياد والحوار والنأي عن التدخل في شؤون الدول الأخرى، وذلك نتيجة لما عرفته عُمان من أحداث سياسية داخلية وخارجية خلال العقود الخمسة الأخيرة، بما عزز القناعة لدى صانع القرار العُماني بضرورة الاتجاه نحو بناء الدولة والإنسان العُماني، دون الانخراط في مشاريع تدخل خارجية، وبالتالي إقامة علاقات دولية ثنائية، وفق هذا الأساس.

كذلك وجهت محددات الإقليم قرارات عُمان ومواقف سياستها الخارجية، فإطلالها على مضيق هرمز وخليج عُمان وبحر العرب، الذين تعبر منهم نحو ثلث إمدادات النفط في العالم، وكذلك سواحلها البحرية الطويلة، وحدودها البرية الممتدة مع المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية. جميعها عناصر فرضت على عُمان سياسة تسعى لتحقيق التوازن قدر الإمكان مع مختلف القوى الإقليمية والدولية، بما يضمن تحقيق أمنها على كافة المستويات. كذلك كان للتغيرات على مستوى البيئة الخارجية، ممثلة بالتغيرات في المنظومة الإقليمية والدولية تأثيرها على سياسة عُمان الخارجية، وبالتحديد مع تراجع سياسة الأحلاف الجامدة والاستقطابات الحادة التي سادت خلال فترة الحرب الباردة، كل ذلك سمح للسلطنة باتخاذ خيارات أكثر مرونة وتحرراً في علاقاتها الخارجية.

أما نظريات الجغرافيا السياسية المختلفة فتتعلق من دراسة علاقات الظواهر السياسية مع البيئة الجغرافية، وتتناول الدولة كظاهرة سياسيّة، فنقوم بتحليل وتفسير عناصر قوتها في ضوء ما تمتلكه

من إمكانيات وقدرات طبيعية وبشريّة (غنيم، 1987: 27). وهنا تبرز أهمية الموقع الجغرافي لكل من عُمان وإيران، بالنسبة للدول الأخرى، في تحديد وتوجيه طبيعة العلاقة والسياسة الخارجية المتبعة من قبل كل منهما تجاه الأخرى. حيث تشترك كل منهما في الوقوع ضمن الإقليم الجغرافي السياسي ذاته، "الشرق الأوسط"، وتشتركان كذلك في الإطالة على سواحل خليج عُمان، وفي إدارة مضيق هرمز الهامّ دولياً، وما يقتضيه ذلك من وجود تعاون وتنسيق دائم بينهما. كما إن إيران تحتاج للعلاقة مع سلطنة عُمان باعتبارها دولة في شبه الجزيرة العربية، باعتبار أن ذلك يعزز من مكانتها في الإقليم ويضمن حالة من توازن القوى والنفوذ فيه، في حين تجد سلطنة عُمان في إيران ذات نفوذ وتأثير إقليمي لا بد من التعاون معها في سبيل تعزيز وضمان مصالحها الوطنيّة.

استمرّ مستوى العلاقات بعد ثورة عام 1979م في إيران. وكذلك في أوج الحرب الإيرانية - العراقية، التي كانت الأنظمة الخليجية طرفاً فيها عبر التسليح والدعم المقدم للعراق. كما احتضنت مسقط خلال تلك الحرب محادثات سرية بين الطرفين المتنازعين لوقف إطلاق النار. تسارعت التغيرات في الخريطة الجغرافية والسياسية على إثر الحرب الأمريكية على العراق عام 2003م، والتي مثلت نتائجها من المنظور الأمني لدول الخليج انهياراً لحائط الصد المواجه لإيران، وبدء مرحلة من تمدد النفوذ الإيراني في المنطقة. ومن ثم جاءت أحداث "الربيع العربي" عام 2011، وما نجم عنها من أزمات، كالأزمة السورية، والأزمة اليمنية. وارتبطت هاتين الأزميتين بالصراع والمواجهة العربية مع التمدد والنفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط. أدت هذه التحولات في المنطقة إلى تعميق اختلاف وجهات نظر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومواقفها في السياسة الخارجية. وفي حين انخرطت دول خليجية في الأزمات والأحداث، ظلّت السياسة الخارجية العُمانية ملتزمة بمبدأ النأي عن الصراعات الدولية والإقليمية.

كانت العلاقات العُمانية الإيرانية تشهد تصاعداً في ذات الفترة، منذ الزيارة التي قام بها السلطان قابوس لطهران في آب/أغسطس من العام 2009م. وازدادت العلاقات تماسكاً بعد أحداث "الربيع العربي"، وزيارة السلطان قابوس لطهران في آب/أغسطس عام 2013م. وفي عام 2015م جاء الموقف العُماني اللافت عبر قرار عدم المشاركة في عملية "عاصفة الحزم" العسكرية للتصدي للحوثيين في اليمن، بعد انطلاقها في ذلك العام بقيادة المملكة العربية السعودية. والتي اعتبرتها دول خليجية مثل السعودية والإمارات بمثابة تصديٍّ لتهديد أمني خطير. واختلفت التحليلات حول دوافع السلطنة في عدم المشاركة، حيث يُنظر إلى تقاربها مع إيران كأحد الدوافع الرئيسة لاتخاذها هذا الموقف (صالح، 2016: 93).

وفي تموز (يوليو) العام 2015م كذلك، تم التوصل للاتفاق النووي مع إيران، وفي مقابل الحذر والشعور السعودي بعدم الارتياح إزاء الاتفاق، رحبت عُمان به، حيث كانت مسقط تقوم بدور الوسيط بين إيران والغرب في سبيل التوصل له. لتزداد الخلافات بين عُمان والسعودية بخصوص العلاقة مع إيران (آل سعد، 2018: 102).

ثانياً: الدراسات السابقة

الدراسات العربية

- دراسة الندابي، طلال بن عبدالله (2018): أثر الهوية الوطنية على السياسة الخارجية لسلطنة عُمان (1970-2016).

هدفت الدراسة إلى التعرف على عامل الهوية وأثره في صنع السياسة الخارجية للدولة، وإلى الوقوف على العوامل التي تسهم في بناء الهوية الوطنية لسلطنة عُمان، وعلى الثوابت والمرتكزات الأساسية لسياسة عُمان الخارجية. وافترضت الدراسة إن العوامل التي ساهمت في تشكيل الهوية

الوطنية العُمانية لها تأثير هامّ في صياغة مواقف سياستها الخارجية، على المستوى الإقليمي والدولي. وتوصل الباحث إلى أن سياسة سلطنة عُمان الخارجية تتطرق في تفاعلاتها وعلاقاتها على الساحة الدولية من مجموعة ثوابت ومرتكزات نابغة من مكونات هويتها الوطنية.

• دراسة العلوي، عبد العزيز (2011): أثر العلاقات السياسية العُمانية -الإيرانية على أمن دول مجلس التعاون الخليجي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

يشير الباحث إلى المبادئ الأساسية للسياسة العُمانية الخارجية التي أرساها السلطان قابوس بن سعيد، وأهمها الاحترام المتبادل، وتبادل العلاقات الودية بين عُمان ودول العالم، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وانطلاقاً من اعتبار هذه المبادئ، قام الباحث بدراسة العلاقات بين إيران وعُمان وتأثيرها على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد أحداث 11 سبتمبر، مستنداً إلى منهج النظام الدولي. وقد بنيت الدراسة على افتراض أن هناك علاقة ارتباطية بين زيادة التقارب العُمانى الإيراني والاستقرار الأمنى والسياسى لدول مجلس التعاون.

• دراسة البلوشي، مريم (2016): أثر العلاقات العُمانية - الإيرانية في أمن دول مجلس التعاون بعد الربيع العربي.

انطلقت الدراسة من الإشارة إلى عدم وجود سياسة خليجية موحدة تجاه إيران، وأرجعت ذلك إلى وجود اجتهادات مختلفة في تعريف الأمن القومي لبلدان الخليج، والاختلاف في تقدير مدى الخطورة والتهديد الذي تمثله إيران بالنسبة لأمن منطقة الخليج.

وتكشف الباحثة عن الأسباب التي جعلت السياسة الخارجية العُمانية تتسم بالحدز والتأني في اتخاذ المواقف وعدم التوجه نحو الانحياز لأطراف مقابل أخرى. وبخصوص العلاقة مع إيران، قدمت الدراسة لمحة عن تاريخ العلاقات بين البلدين، وهي ترجع سبب نشوء العلاقة الجيدة إلى

مواجهة السلطنة مخاطر خارجية وداخلية عدة في مرحلة السبعينات، مع عدم ظهور أي أطماع في حينها من قبل إيران، وقد زادت هذه العلاقة قوة ومتانة بعد أحداث الربيع العربي، وما ترتب عليه من تداعيات خطيرة على أمن المنطقة.

وتخلص الدراسة إلى أن علاقة عُمان مع إيران شكّلت مثلاً للسياسة الخارجية المستقلة، المستندة على الاعتبارات والمصالح الخاصة بالسلطنة. وأنها ذات تأثير في أمن المنطقة واستقرارها، خصوصاً أنها تأتي في وقت تزايدت فيه تحديات دول الخليج الداخلية على المستوى الأمني والسياسي والاقتصادي.

• دراسة زارج، محمد جواد (2005): سياسة إيران الخارجية حيال جيرانها: العلاقات مع سلطنة عُمان نموذجاً.

تناولت الدراسة خصوصيات وأصول ومبادئ التحرك في سياسة إيران الخارجية، بما في ذلك تأثيرات المتغيرات الجغرافية، وأهمية الاقتصاد والتجارة. ومن ثم تطرقت إلى سياسة إيران حيال دول الخليج، واعتبر الباحث بأن العلاقات مع هذه الدول قد تطورت في السنوات الأخيرة على مختلف مستويات التعاون. مشيراً إلى أن أمن الخليج وما يرتبط بذلك من السعي لضمان ثبات سوق النفط العالمية، يعتبر من أبرز أولويات السياسة الخارجية الإيرانية. ثم انتقل الباحث إلى دراسة علاقة إيران مع عُمان، معتبراً بأن عنصر الجغرافيا المتمثل بالتجاور الجغرافي بين البلدين، ووقوعهما على جانبي مضيق هرمز الاستراتيجي، وما يقتضيه ذلك من التزامات، كان عاملاً ثابتاً في تعزيز وترسيخ العلاقة.

الدراسات الأجنبية

• Al-Khalili, Majid (2009): Oman's Foreign Policy; Foundation and Practice.

(سياسة عُمان الخارجية؛ الأساس والممارسة)

يتناول الباحث سياسة سلطنة عُمان الخارجية، عبر أربعة عقود كاملة، منذ تولي السلطان قابوس بن سعيد الحكم عام 1970م وحتى نهاية فترة الدراسة عام 2009م. ويركز تحديداً على دور العامل الجغرافي وموقع السلطنة في التأثير على التاريخ العُماني، وسياسة سلطنة عُمان الخارجية. وهو يتناول السياسة العُمانية في فترة شهدت تحولات وأحداث عديدة هامة، منذ الثلث الأخير في القرن العشرين الميلادي، وحتى نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وهي التي شهدت تحولات هامة على المستوى الدولي، مثل نهاية الحرب الباردة، وعلى المستوى الإقليمي، مثل الثورة في إيران عام 1979م، فيقدم الباحث تحليلاً للكيفية التي استجابت بها سلطنة عُمان لكل هذه التحولات.

• Abdulkareem, Aymen (2017): Omani Positions on the Regional Crisis.

(مواقف عُمان إزاء الأزمات الإقليمية)

يتناول الباحث الأزمات التي شهدتها المنطقة العربية وبالتحديد منذ اندلاع الاحتجاجات العربية عام 2011م. ويبين أنها خلفت تحديات سياسية وأمنية واقتصادية، حتى في الدول التي لم تعاني منها بشكل مباشر، ما حتمَّ على دول الإقليم الاستجابة لها كُلِّ وفق سياسته ورؤاه. ومن ثمَّ يتناول السياسة الخارجية العُمانية تحديداً تجاه هذه الأزمات، انطلاقاً من التأكيد على تميزها واختلافها عن سياسات سائر الدول العربية، حيث تميز بحسب الباحث هذه السياسة تحديداً بالبعد عن حالة الاستقطابات والتحالفات والحفاظ على علاقات متوازنة مع جميع الأطراف الفاعلة.

• Colombo, Silvia (2017): Foreign Policy Activism in Saudi Arabia and Oman. Diverging Narratives and Stances towards the Syrian and Yemeni Conflicts.

(فاعلية السياسة الخارجية في السعودية وعمان: الرؤى والمواقف المتباينة إزاء الأزميتين السورية واليمنية)

تتناول الباحثة تصاعد حالة الاضطراب وتزايد التهديدات الأمنية في منطقة الشرق الأوسط، منذ اندلاع أحداث "الربيع العربي" وما تبعه من أزمات، وتعتبر بأن منطقة الخليج أصبحت بعدها مركز الثقل في التوازنات الإقليمية. حيث تشير إلى أن النشاط المتزايد للسياسة الخارجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أصبح مفتاحياً في تشكيل نظام إقليمي جديد، وتقدم سياسة السعودية وسلطنة عُمان باعتبارهما مثلاً على هذا التوجّه. وتخلص الدراسة إلى أن انحراط السعودية وعمان في الأزميتين اليمنية والسورية كشف عن فروق واختلافات هامة بينهما من حيث الأهداف والرؤى والمواقف والاستراتيجيات والتحالفات وهو ما يمكن أن يساعد في إلقاء ظل على مستقبل التعاون والتكامل الخليجي.

ثالثاً: ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة السياسة الخارجية لسلطنة عُمان على نحو عام دون تحديد دولة معينة اتجهت هذه السياسة نحوها. وتناولت بعض الدراسات العلاقات الإيرانية العُمانية ولكن دون تناولها من ناحية السياسة الخارجية وما يرتبط بها من محددات. في حين سوف تتميز هذه الدراسة في سعيها للتعرف على سياسة سلطنة عُمان الخارجية حيال إيران، وعلى الكيفية التي أثرت وتؤثر بها هذه السياسة على أمن مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وبالتحديد منذ العام 2011م. كذلك ستقوم هذه الدراسة بتوظيف مقاربات تعتمد على الجغرافيا السياسية في تحليلها للسياسة العُمانية الخارجية حيال إيران.

منهجية الدراسة

للتثبت من صحة فرضية التي انطلقت منها الدراسة، فإنه سوف يستخدم الباحث المناهج

العلمية التالية:

منهج تحليل النظم:

أبرز رواد هذا المنهج هم مارتن كابلان، وتشارلز ماكلاند، وجورج مودلسكي. يعتمد هذا

المنهج على فكرة مفادها: يوجد عوامل خارجية يطلق عليها المدخلات (Inputs) تتفاعل مع وسط

نظامي من خلال العمليات (Process)، ويترتب عليها نتائج تسمى مخرجات (Outputs)، وهي

عبارة عن قرارات تتخذها السلطة، ومن ثم يكون هناك تغذية راجعة (Feedback) (عبد الفتاح،

2008: 64).

وسوف يتم توظيف هذا المنهج في الدراسة عبر إعطاء الاعتبار في التحليل للتفاعل في

النظام الإقليمي والدولي، ودور عناصر سلطنة عُمان وإيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج

العربية في هذا النظام، مع دراسة التفاعلات التي تتم بينهم وبين العناصر والمكونات الأخرى.

المنهج الوصفي التحليلي

وهو المنهج الذي يتم من خلاله دراسة الإشكالات العلمية والظواهر المختلفة من خلال عدة

طرق كالتركيب والتحليل والتفكيك، وبعد هذا المنهج ملائماً للعلوم الاجتماعية والسياسية بشكل كبير

(درويش، 2018: 120).

وسوف يتم توظيف هذا المنهج في الدراسة بغرض توصيف واقع وطبيعة السياسة الخارجية

العُمانية ابتداءً، ومن ثم تحليل مواقف وقرارات سلطنة عُمان، والبحث عن الأسباب والمحددات

التي تسهم في توجيهها.

المنهج التاريخي

يقوم المنهج على فكرة أن التاريخ هو سلسلة من الأحداث والوقائع المترابطة التي تساهم في صناعة وتشكيل الواقع، وأنه من خلال تتبع هذه الأحداث يمكن الوصول إلى تفسيرات للظواهر الحاضرة (درويش، 2018: 71).

وسوف يتم توظيف هذا المنهج في الدراسة من خلال الرجوع إلى الأحداث والتطورات التاريخية في الفترة المعاصرة بغرض فهم سياق تشكّل الظواهر والمواقف الراهنة.

منهج صنع القرار

ومن أبرز الذين كتبوا فيها هو ريتشارد سنايدر، وينطلق من افتراض أن العلاقات الدولية ما هي إلا أنماط من التفاعل السلوكي بين وحدات النظام الدولي، وأن معظم العلاقات ما بين وحدات النظام الدولي، ما هي إلا نتاج قرارات شخص أو مجموعة أشخاص أو مجموعة من المؤسسات، مخولين سياسياً وقانونياً من الدولة نفسها، لرسم السياسة العليا للدولة وعلاقتها الأخرى مع باقي الدول (العيثاوي، 2019: 29).

وسوف يتم توظيف هذا المنهج في الدراسة من خلال التركيز على دراسة المواقف والقرارات التي يتخذها صناع القرار في كل من سلطنة عُمان وإيران.

المنهج الاستشرافي

هو المنهج الذي يحاول توقع السيناريوهات المستقبلية التي سوف تسير ضمنها الأحداث وتطوراتها، وذلك بالاستناد على دراسة عدد كبير من المؤشرات والمتغيرات الراهنة، ومن ثم رسم سيناريوهات عدّة لتطورات الأحداث المتوقعة، وذلك باعتبار توقع المستقبل امتداداً للحقائق الراهنة في الحاضر، وتوقع تكرار بعض أنماط الحوادث كما هي من وقت لآخر (كورنيس، 2007: 32).

وسوف يتم استخدام هذا المنهج في الدراسة من خلال محاولة رسم المسارات المستقبلية المتوقعة لسياسة عمان الخارجية تجاه إيران وأثرها على الأمن القومي لدول الخليج.

الفصل الثاني

السياسة الخارجية لسلطنة عُمان حِيال
الجمهورية الإسلامية الإيرانية

الفصل الثاني

السياسة الخارجية لسلطنة عُمان حيال الجمهورية الإسلامية الإيرانية

تميّزت سلطنة عُمان بسياساتها الفريدة المتميزة عن السياسات والمواقف التي تتبناها سائر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تجاه الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وبالتحديد منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979م. وبينما اتجهت مواقف سائر الدول نحو تبني قدر متفاوت من العداء والمواجهة مع الجمهورية الإسلامية، حافظت سلطنة عُمان على علاقات اتسمت بالطابع الإيجابي معها. وهو ما قاد للبحث في المحددات والمبادئ والمرتكزات لسياسة سلطنة عُمان الخارجيّة، والتي كان لها الدور في بلورة وتشكيل هذه السياسة.

هذا الفصل هو للإجابة عن السؤال الذي مفاده ما هي المرتكزات التي تنطلق منها سلطنة عُمان في سياستها الخارجية حيال إيران؟ وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج صنع القرار في سبيل الإجابة.

يتضمن هذا الفصل ثلاث مباحث، المبحث الأول يتناول محددات السياسة الخارجية لسلطنة عُمان، والثاني خُصص لمبادئ وثوابت ومرتكزات السياسة الخارجية للسلطنة، أما الثالث فخصص لاستعراض وتحليل السياسة الخارجيّة لسلطنة عُمان حيال إيران.

المبحث الأول محددات السياسة الخارجية لسلطنة عُمان

ساهمت عوامل ومحددات عدّة في تشكيل وبلورة مبادئ وتوجهات سياسة سلطنة عُمان الخارجية، وهي تتوزع ما بين محددات داخلية وأخرى خارجية.

أولاً: المحددات الداخلية

المحدد الجغرافي

يأتي في مقدمة المحددات الداخلية، المحدد الجغرافي، إذ تبلغ مساحة سلطنة عُمان (309,501) كم مربع، وهي بذلك تحتلّ المرتبة السبعين عالمياً من حيث المساحة. وتشغل السلطنة الجزء الجنوبيّ الشرقيّ من شبه الجزيرة العربية، وتقع على ساحل يمتد مسافة تزيد على (3165) كيلو متر، تمتد من اليمن جنوباً إلى دولة الإمارات العربية المتحدة شمالاً. وتوجد في أقصى شمال السلطنة جبال رأس مسندم، المطلّة على مضيق هرمز الدولي، ذو الأهمية الاستراتيجية (النفيسي، 1976: 21).

الموقع الاستراتيجي للسلطنة بين شبه القارة الهندية، وقارة أفريقيا، وعلى المدخل الجنوبي لكل من الخليج العربي والبحر الأحمر، أكسبها أهمية بالغة بالنسبة لحركة التجارة الدولية منذ العصور القديمة، وصولاً حتى العصر الحديث والحقبة المعاصرة، وهو ما أكسبها بالتالي حضوراً وأدواراً هامّة على مرّ التاريخ، إذ كانت السلطنة قاعدة لإنشاء امبراطوريات ممتدة في العصر الحديث، حيث سيطرت، خلال عهد دولة اليعاربة (1624-1741م) والدولة البوسعيدية (1744-1964م)، على مناطق واسعة من المناطق الساحلية من شبه القارة الهندية شرقاً وحتى سواحل غرب أفريقيا،

وبامتداد يصل من القرن الأفريقي شمالاً وحتى جزيرة مدغشقر وأرخبيل زنجبار جنوباً (اسماعيل، 2017: 193).

وتزامن ذلك مع الدخول في مواجهات وصراعات مع الامبراطوريات على السيطرة في المحيط الهندي، من الدخول في مرحلة المواجهة والصدام مع الإمبراطورية البرتغالية، إلى بناء العلاقات مع الإمبراطورية البريطانية ممثلة بشركة الهند الشرقية.

وبسبب الموقع الاستراتيجي للسلطنة، واطلالها على سواحل طويلة ممتدة على كلٍ من مضيق هرمز، وخليج عُمان، وبحر العرب، وهي البحار الدولية الهامة لحركة التجارة الدولية وحركة شحن النفط من موانئ الخليج العربي باتجاه الأسواق العالمية، حيث يمر عبر مضيق هرمز، الرابط بين خليج عُمان والخليج العربي، نحو ثلث صادرات النفط الخام في العالم، فإن ذلك جعلها دائماً في قلب الحسابات والاعتبارات الاقتصادية والسياسية الدولية؛ فهي ليست في موقع هامشي نائي ومعزول، وإنما في موقع يرتبط بمصالح العديد من الدول والاقتصادات حول العالم، وقد عزز ذلك من الإدراك لدى صانع القرار في عُمان بضرورة الانخراط في التعاون والتنسيق، سواء على المستويات الإقليمية والدولية (البرهاوي، 2018: 41).

المحدد الاقتصادي

أما المحدد الثاني فهو المحدد الاقتصادي. في سنة 2018م بلغ إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في سلطنة عُمان نحو (201,251) مليار دولار، فيما بلغ نصيب الفرد منه (47,846) دولاراً (World Bank, 2018).

وبلغ إجمالي النفقات في الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2019م، (33.5) مليار دولار، فيما قدرت إجمالي الإيرادات لعام 2019م، بنحو (26.2) مليار دولار، 2018 (سكاي نيوز، 2019/1/1).

ويأتي الاعتماد الأكبر في السلطنة على النفط، إذ تمتلك سلطنة عُمان (5.50) مليارات برميل من احتياطي النفط الخام، تمثل نسبة (1.2%) من إجمالي احتياطيات النفط الخام بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ونحو (0.4%) من احتياطيات النفط في العالم. وبحسب البيانات الرسمية تشكل الصادرات النفطية ما نسبته (64%) من إجمالي عوائد الصادرات، ونسبة (45%) من الإيرادات الحكومية، ونسبة (50%) من الناتج المحلي الإجمالي.

ووفقاً لإحصاءات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، فإن نسبة مساهمة أهم الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للسلطنة خلال العام 2019م قد توزعت كالتالي (العامري، 2021: 17):

الجدول (1) نسبة مساهمة أهم الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للسلطنة خلال العام 2019م (من إعداد الباحث)

الثروة السمكية	التعدين	اللوجستيات	الزراعة	السياحة	الصناعات التحويلية	الأنشطة النفطية
%0.9	%0.4	%5.9	%2.1	%2.5	%10.5	%39.0

المستقبل غير المؤكد لاحتياطيات النفط في عُمان. زاد من التوجه نحو الاعتماد على قطاعات أخرى، وفي مقدمتها قطاع الثروة السمكية، وقطاع الصناعات التحويلية، وقطاع النقل والخدمات اللوجستية، وقطاع السياحة، وقطاع التعدين، وذلك بغرض تنويع مصادر الدخل في السلطنة، ووفقاً لرؤية "عُمان 2040" فإن هناك سعياً لتبليغ مساهمة القطاعات غير النفطية ما قيمته (93%) من الاقتصاد العُماني (عُمان 2040، 2019: 13).

وتشكل الأراضي الصالحة للزراعة في عمان ما نسبته (15%) من أراضي السلطنة ولا يزرع منها إلا النصف تقريباً. وتتركز الزراعة أساساً في سهلي الباطنة ومحافظة ظفار ثم الواحات والأودية الكثيرة بالداخل. وأهم المنتجات الزراعية هي الأشجار المثمرة والفواكه، من الليمون العماني في شمالي السلطنة، إلى الفواكه التي يتميز بها الجنوب العماني، مثل الموز، وجوز الهند، والمانجو، والباباي. ويأتي النخيل في مقدمة الأشجار المثمرة، حيث تضم ثمانية ملايين نخلة تنتج سنوياً نحو (300,000) طن من التمر، يبلغ قيمته (150) مليون دولار (العامري، 2021: 31).

وتتميز سواحل السلطنة بغناها بالأسماك، وبحسب وزارة الزراعة والثروة السمكية العمانية فإن السلطنة قد صدرت الأسماك إلى سبعة وخمسين دولة حول العالم خلال عام 2019م. وأضافت الوزارة في تقريرها السنوي حول الإحصاء السمكي الذي نشر في 26 أيار/مايو 2020م، أن صادرات السلطنة من الأسماك خلال 2019م، بلغت نحو (205.367) طناً، بقيمة إجمالية قدرها (271.5) مليون دولار (وزارة الزراعة والثروة السمكية، 2020/5/26).

ويعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات التي تُعول إليها السلطنة ضمن خطة التحول الاقتصادي في رؤية "عمان 2040"، ويأتي في مقدمة الصناعات العمانية قطاع الصناعات التحويلية، والذي بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2018م، وفقاً لإحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات نحو (7.5) مليار دولار أمريكي، وبنسبة (9.6%) من إجمالي الناتج المحلي، كما بلغت معدلات النمو في القطاع ما نسبته (7.6%)، وبلغت قيمة الصادرات الصناعية العمانية خلال العام 2018م، ما قيمته (11) مليار دولار (العامري، 2021: 19).

وهناك عدة مدن صناعية في السلطنة، تنتزع ما بين ولايات صحار، وصور، وصلالة، ونزوى، والبريمي، وضمن استراتيجية تنويع مصادر الدخل، تعمل الحكومة العُمانية على دعم هذه المدن وتوفير كل ما تحتاجه، بدايةً من توفير الغاز الطبيعي للمدن الصناعية، بهدف المساعدة على تعزيز التوسع في الصناعات التي تعتمد على كميات كبيرة من الطاقة، إضافة إلى منح إعفاءات ضريبية كحافز لتشجيع التوسع والتطور في القطاع الصناعي.

المحدد السياسي

أما المحدد الثالث من محددات السياسة الخارجية العُمانية فهو المحدد السياسي، والذي يتمثل بتركيبة النظام السياسي العُماني وطبيعته. حيث أن نظام الحكم في البلاد هو نظام سلطاني وراثي وأسرة آل سعيد (البوسعيدي) هي الأسرة الحاكمة فيه. والسلطان هو الذي يمتلك صلاحية تعيين مجلس الوزراء، ويرأسه. وبذلك، فإن السلطان يضطلع بدور محوري ضمن النظام السياسي العُماني؛ إذ أنه هو السلطة العليا في البلاد.

وبالنظر إلى شخصية السلطان الراحل، قابوس بن سعيد، والذي حكم عُمان خلال الفترة (1970-2020م)، نجد بأن أبرز الصفات التي تمتع بها كانت التوازن والعقلانية والحصافة، وخصوصاً فيما يتعلق بمواقف السياسة الخارجية، حيث كانت الحكمة والتعقل طريقة اتخاذ قراراته، وذلك ضمن نهج وسطيّ، يقوم على إدراك أن لكل شيء جانبه الجيد والآخر الرديء، وأنه ينبغي إيجاد واتباع الطريق الوسط (أبو دية، 1998: 28).

وكان السلطان الراحل مقتنعاً بمبادئ الصداقة والتعاون الدولي وهو ما تجسّد في التحولات التي عرفتتها السلطنة على صعيد سياستها الخارجية منذ بداية عهد عبر اتجاهها نحو الانضمام للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، ومن ثم مشاركتها في تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية

عام 1981م. كما ترسخت قناعات السلطان بضرورة تحقيق الأمن والاستقرار على مستوى الإقليم وبخاصة بسبب تجارب الصراع الداخلي التي عرفتها بداية مرحلة حكمه في السلطنة، وهو ما تجسّد عبر مساعي تحقيق السلام والأمن والاستقرار، ليس فقط على الصعيد الداخلي، وإنما على الصعيد الإقليمي كذلك، انطلاقاً من ادراك أن السلام والأمن والاستقرار هي ضرورات لا غنى عنها للبناء والتنمية (البلوشي، 2016: 52).

وقد تشكل في سلطنة عُمان مجلس استشاري بأمر السلطان قابوس عام 1981م، وكان يتم اختيار أعضائه بالتعيين، ومن ثم حلّ بدلاً منه مجلس الشورى بموجب مرسوم سلطاني صادر عام 1990م. وبدءاً من الدورة الانتخابية (1991-1994م) بدأ اختيار أعضاء المجلس عبر الانتخاب المباشر من قبل الشعب.

وفي عام 1996م صدر الكتاب الأبيض ليكون بمثابة النظام الأساسي والدستور للدولة، وبموجبه استحدث مجلساً جديداً إلى جانب مجلس الشورى، أُطلق عليه "مجلس الدولة"، ولتتبنى سلطنة عمان بذلك نظام المجلسين، والذي أُطلق عليه "مجلس عمان"، ويتكون من مجلسي الدولة والشورى.

وقد استمر دور مجلس الشورى المنتخب مقتصرًا على الدور الاستشاري حتى عام 2011م، عندما قرر السلطان الراحل قابوس إعطاء صلاحيات تشريعية لمجلس الشورى والسماح لأعضائه المنتخبين باستجواب الوزراء وفق شروط واقتراح القوانين والتعديلات في الأنظمة التشريعية.

ومع ذلك يُشار إلى أنه لا توجد الأحزاب سياسية قانونية في سلطنة عُمان. وتبقى أعراف القبيلة التقليدية هي السائدة والأكثر حضوراً وتأثيراً على مستوى الثقافة والمشاركة السياسية في السلطنة. إلّا أنه ومع عودة مزيد من الطلبة العُمانيين الشباب من التعليم في الخارج، يبدو من

المرجح أنه لا بد من إجراء تعديلات على النظام السياسي مع حدوث تغيرات في القيم والأعراف التقليدية والقبلية القائمة عليها النظام السياسي.

المحدد البشريّ

ويتمثل المحدد الرابع بالمحدد البشريّ. وقد بلغ تعداد السكان في سلطنة عمان حسب إحصاء العام سنة 2017م إلى (4) ملايين و(592) ألف و(115) نسمة، منهم (2,486,093) من المواطنين العُمانيين، و(2,106,022) وافد أجنبيّ.

ويتوزع أغلب سكان السلطنة في محافظة مسقط ومنطقة ساحل الباطنة، بينما تظل نسبة كبيرة من مساحة السلطنة مأهولة بنسب أقل من السكان وخاصة في وسط البلاد. وفيما يتعلق بالتوزع العرقيّ، فإن الغالبية العظمى من مواطني عُمان هم من العرب. أما الوافدين، فيشكّل الهنود، والبنغاليين، والباكستانيين، معظم الوافدين، وقد بلغ عددهم مليون وأربعمائة ألف من مجموع مليون وسبعمائة ألف عام 2014م، إضافة إلى وافدين من دول عربية، وبشكل خاص من مصر والأردن، وسوريا، والمغرب، والسودان، وتونس.

على صعيد الدين، يعتبر الإسلام ديانة الغالبية المطلقة من المواطنين العُمانيين، مع توزعهم على ثلاث مذاهب المختلفة، هي: الإباضية، بنسبة (57%)، والسنة، بنسبة (38%)، والشيعية، بنسبة (5%) (أنور، 2015: 23).

المحدد الحضاري والثقافي والإيديولوجي

ويتمثل هذه المحدد في كون السلطنة امتداد لسلطنات وامبراطوريات تاريخية ذات امتداد زمني في الحكم، حيث يعود تأسيس دولة اليعاربة إلى بداية القرن السابع عشر الميلادي، وينعكس هذا المحدد في ترسخ القناعة لدى صنّاع القرار والنخبة السياسة الحاكمة بكون السلطنة ذات تاريخ

ضارب وراسخ، وأنها ليست كيان مستحدث يبحث عن اكتساب شرعيته عبر ارضاء قوى داخلية أو خارجية، وبالتالي تتجه هذه النخبة نحو ممارسة سياسية تتصف بقدر أكبر من التآني والروية والبعد عن الاندفاع في اتخاذ قرارات السياسة الخارجية، مع شعور بالاكْتفاء من ناحية تحقيق التوسع على الصعيد الخارجي وعدم السعي للتغلب وإخضاع الدول الأخرى، حيث تسود القناعة والرضا بخصوص شرعية الدولة وترسخ كيانها وعدم الحاجة لأي سلوكيات تبرر وتخلق هذه الشرعية (اسماعيل، 2017: 190).

المحدد التاريخي

أما المحدد التاريخي، فيساهم كذلك في تشكيل وتوجيه توجهات السياسة الخارجية العُمانية، وهو ما يتمثل تحديداً في تأثيرات وانعكاسات التجربة السياسية التاريخية التي شهدتها سلطنة عُمان ودورها في تشكيل توجهات السياسة الخارجية لسلطنة عُمان، وقد تمثلت بشكل أساسي بالعصر الحديث في كون السلطنة كانت قاعدة لإنشاء امبراطوريات ممتدة، إذ سيطرت خلال عهد دولة اليعاربة (1624-1741م) والدولة البوسعيدية (1744-1964م)، على مناطق واسعة من المناطق الساحلية من شبه القارة الهندية شرقاً وحتى سواحل غرب أفريقيا، وبامتداد يصل من القرن الأفريقي شمالاً وحتى جزيرة مدغشقر وأرخبيل زنجبار جنوباً (اسماعيل، 2017: 193).

ومن ثم في الفترة المعاصرة بأحداث التمرد في محافظة ظفار، والحرب الداخلية التي خاضتها السلطنة مع "جبهة تحرير ظفار"، والتي خلفتها منظمات "الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل"، و"الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي"، و"الجبهة الشعبية لتحرير عُمان"، واستمرت المواجهات طوال السنوات (1963-1975م)، وكان المتمردون فيها يتلقون دعماً مباشراً من الجارة الجنوبية للسلطنة، دولة اليمن الجنوبي، وكذلك من دول من المعسكر الاشتراكي، مثل ألمانيا الشرقية وكوبا (النفيسي، 1976: 74).

وقد خلفت الأحداث في ظفار مئات الضحايا، من الجانبين، وكان لها كلفة على الاقتصاد العُماني واستنزفت البلاد وعطلت مسار التنمية فيها طيلة عقد كامل، وكان لهذا الصراع الداخلي أثره في تعزيز وترسيخ القناعة لدى صانع القرار العُماني بمدى كلفة هذه الصراعات الأهلية على الدول والمجتمعات، ومدى خطورة وكلفة تفاقمها في حال تم استغلالها وإذكائها من قبل أطراف ودول خارجية. وبالتالي، تعزز في السياسة الخارجية العُمانية التوجه نحو تجنب التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم الانخراط في تأجيج الصراعات الداخلية والأهلية فيها.

ثانياً: المحددات الخارجية

النظام الدولي

تسارعت وتيرة اندماج سلطنة عُمان في النظام الدولي منذ انضمام السلطنة إلى هيئة الأمم المتحدة في السابع والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر عام 1971م. ومن ثم أخذت السلطنة تتخبط وتتضم في المنظمات التابعة للأمم المتحدة والمرتبطة بها، كمنظمة الصحة العالمية، في أيار/مايو 1971م، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في تشرين الثاني/نوفمبر 1971م، والمؤسسات الدولية الكبرى، كصندوق النقد الدولي، في كانون الأول/ديسمبر 1971م. وجاء انضمام السلطنة إلى المنظمات الدولية في حينه في ظل إدراك السلطان قابوس لأهمية الاندماج في المجتمع الدولي من أجل تعزيز مستوى الأمن والاستقرار السياسي في البلاد، وكذلك من أجل تحقيق النهوض الاقتصادي في البلاد، وكل ذلك مما يتطلب مزيداً من التعاون والاندماج الدوليين (الوهيبي، 2012: 46).

وعلى صعيد العالم الإسلامي، انضمت سلطنة عُمان إلى منظمة التعاون الإسلامي في التاسع والعشرين من شباط/فبراير عام 1972م. إضافة إلى دور السلطنة في تأسيس رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي عام 1977م (الوهيبي، 2012: 47).

كما وتسارعت بالتزامن مع ذلك وتيرة إقامة السلطنة للعلاقات مع دول العالم كافة، وبحيث لم يأت عام 1975م إلا وكان التمثيل السياسي والقنصلي للسلطنة قد وصل إلى ثلاثين دولة حول العالم، وكل ذلك خلال السنوات الخمس الأولى من تولي السلطان قابوس الحكم في البلاد (عرب، 2013: 307).

النظام الإقليمي

على الصعيد الإقليمي، انضمت سلطنة عُمان إلى جامعة الدول العربية في التاسع والعشرين من أيلول/سبتمبر عام 1971م وتبع ذلك انضمامها إلى المنظمات التابعة لجامعة الدول العربية. كما ودعمت سلطنة عُمان مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ المشاورات الأولى لإنشائه، وكانت من الأعضاء المؤسسين له عام 1980م. كما واستضافت مسقط سلسلة من قمم المجلس، منذ استضافتها القمة السادسة عام 1985م، ومن ثم العاشرة، عام 1989م، والسادسة عشرة، عام 1995م، والقمة الثانية والعشرون، عام 2001م، والقمة التاسعة والعشرون، عام 2008م. وتعبيراً عن الحرص العُماني على التمسك بالانتماء للعالم العربي، نصّت المادة الأولى من دستور عام 1996م على أن "سلطنة عُمان دولة عربية اسلامية" (القطاطشة، والحضرمي، 2007: 385).

تجد الدراسة بأن سياسة سلطنة عُمان الخارجية قد تطوّرت على نحو فريد ومتمايز عن سائر الدول العربية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك تحديداً منذ تولي السلطان الراحل قابوس بن سعيد الحكم في السلطنة عام 1970م. وتأثرت في ذلك بعوامل عدّة ساهمت في بلورتها وصياغتها، من العامل الجغرافي، والموقع الاستراتيجي، إلى محددات النظام السياسي، والمحدد الاقتصادي، والسكاني، وتأثير التجربة التاريخية.

المبحث الثاني

مرتكزات وثوابت السياسة الخارجية لسلطنة عُمان

السياسة العُمانية ذات خصوصية لافتة للنظر، على المستويين الإقليمي والدولي على حدّ سواء، إذ تمثل السياسة الخارجية لسلطنة عُمان نموذجاً للتعامل الهادئ في الشرق الأوسط رغم فوضى الصراعات التي تعصف بالمنطقة بين فينة وأخرى.

وقد اتسمت السياسة الخارجية العُمانية باستمرار بالاعتدال والالتزان، والابتعاد عن التطرف الأيديولوجي، والتركيز على تبني سياسة واقعية، تقوم على تحقيق مصالح السلطنة مع تجنب الدخول في المخاطر والمغامرات غير المحسوبة العواقب. وتميّزت سلطنة عُمان بالمحافظة على علاقات مميزة وإيجابية مع القوى العظمى، وذلك منذ تطوّر العلاقات العُمانية مع بريطانيا، والتي تعود نشأتها إلى فترات ترجع إلى القرن السابع عشر، حين تطوّرت العلاقات التجارية والسياسية مع شركة الهند الشرقية البريطانية.

وفي الحقبة المعاصرة كذلك، وبدافع من تجاذبات الحرب الباردة، تطوّرت العلاقات العُمانية مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ كان اختيار السلطنة الابتعاد عن المعسكر الاشتراكي في فترة الحرب الباردة، وخاصة مع توتر علاقتها مع دول منه، وبخاصة جارتها دولة اليمن الجنوبي، التي كانت تدعم المتمردين في ظفار وتقدم لهم العون والإمداد (أبو دية، 1998: 90).

ومع مطلع السبعينات، عرفت السياسة الخارجية العمانية تطوراً هاماً تمثل في زيادة النشاط والتوجه نحو المشاركة في التعاون الإقليمي والعمل العربي المشترك، وهو ما جاء مع خطوة الانضمام للجامعة العربية عام 1971م. وتزامن ذلك مع التوجه العُماني لدعم القضايا العربية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، إذ شاركت سلطنة عُمان في توظيف سلاح النفط كأداة ضغط

حين التزمت بقرار منظمة "الأوابك" في قرار حظر تصدير النفط العربي عام 1973م (أبو عون، 2016: 61).

وتعزز الاندماج العماني في المحيط العربي بفعل انعكاسات الطفرة النفطية في عقد السبعينات، وهو ما نتج عنه توليد فرص عمل بأعداد كبيرة في أسواق الدول الخليجية ومن بينها السلطنة، وبالتالي بدأت السلطنة باستقبال آلاف العمال الوافدين من الدول العربية، لتعزز بذلك العلاقات العُمانية مع الدول العربية. كما وتعزز التوجه العُماني نحو الاندماج في التنظيم والتعاون الإقليمي مع مشاركة السلطنة في تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربي عام 1981م (أبو دية، 1998: 53).

وتعتبر العقلانية السياسيّة من أهم مبادئ ومرتكزات السياسة الخارجية لسلطنة عُمان، وتقوم هذه العقلانية على إعطاء الأولوية لتحقيق المصلحة الوطنية، مع الحرص على التوازن وتجنب التورط في الصراعات والتحالفات على أسس غير محسوبة. إذ إن سلطنة عمان، مقارنة مع نظيراتها من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لا ترى الأمن في ضوء ما تمتلكه من قدرات على ردع التهديدات العسكريّة، وإنما من خلال إدارة خيوط التوازن في التوترات والتجاذبات بين الدول.

ولهذا، فهي تسعى جاهدة باستمرار للحفاظ على سياسة خارجيّة مستقلة وغير تدخلية ومحايدة بقدر الإمكان لتكون موضع ثقة إقليمية ودولية، الأمر الذي يمكنها من الحفاظ على التوازن بين المصالح المتضاربة لجيرانها وبين مصلحتها القومية العليا المتمثلة بأمنها، وكلّ ذلك ضمن سياسة خارجيّة تضع المصالح الوطنية والبعد عن الصراعات كهدف أساسي في توجهاتها (البرهاوي، 2018: 12).

وفي منطقة الخليج العربي، أسهم الموقف الإيجابي في العلاقات العُمانية مع إيران في تعزيز سياسة الحياد وعدم الانحياز لدى السلطنة، خصوصاً بعد قيام الثورة الإيرانية وتأسيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد العام 1979م، وتغيّر خريطة التحالفات والمواقف من إيران واتجاه دول قوى إقليمية عديدة نحو خانة المواجهة مع الجمهورية، في حين بقيت السلطنة بمنأى عن ذلك، وبالتالي ظلّت محايدة ومتجنبية للدخول في حالة الاستقطاب على المستوى الإقليمي.

ولم تقف السياسة الخارجية العُمانية عند موقف الحياد والنأي عن التحالفات والاستقطابات وتجنب الصراعات، وإنما تجاوزت ذلك إلى تطوير أدوار مهمة تمثلت في الانتقال إلى مرحلة الحياد الإيجابي، والتي تتمثل في القيام بأدوار الوساطة والمساهمة في حلّ النزاعات والصراعات والتخفيف من حدة التوتر فيها والمساهمة في تقريب المواقف بين الأطراف المتنازعة وحتى التوصل إلى التسوية للنزاعات، وذلك بشكل خاص على مستوى الشرق الأوسط والمنطقة العربية (أبو عون، 2016: 24).

وقد استطاعت السياسة الخارجيّة العُمانية، نظراً لتمييزها بالواقعية والبناء على المصالح المشتركة والابتعاد عن الإيديولوجيات، استطاعت أن تكون نموذجاً للوساطات الإقليمية، وموضع ثقة للقوى الإقليمية والدولية، الأمر الذي جعل من السلطنة مقصد يلجأ إليها في تسوية الأزمات المستعصية (البرهاوي، 2018: 14).

وجاءت أولى المواقف البارزة على صعيد أداء السلطنة لدور الوساطة، مع الموقف العُماني عام 1979م وقرار السلطنة في حينه بعدم مقاطعة جمهورية مصر العربية، خلافاً لما أقدمت عليه آنذاك سائر الدول العربية، عندما قررت مقاطعة مصر إثر توقيعها اتفاقية كامب ديفيد للسلام مع إسرائيل عام 1979م. وطيلة سنوات المقاطعة العربية لمصر، ساهمت سلطنة عُمان في إدامة

التواصل والتقريب بين الدول العربية ومصر وذلك حتى تم إنهاء المقاطعة وعادت مصر إلى الجامعة العربية عام 1989م (مسن، 2017: 69).

وفي عام 1981م، كان لسلطنة عُمان دور في حلّ أزمة الرهائن الأمريكيين في طهران، حيث ساهمت السلطنة في إقامة قناة تواصل غير مباشرة بين الطرفين، انتهت بالنهاية إلى التوصل للتوقيع على اتفاقية الجزائر في التاسع عشر من كانون الثاني/يناير 1981م بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، والتي أدت إلى حلّ الأزمة (البرهاوي، 2018: 117).

وخلال عقد الثمانينات برز الموقف العُماني المنفرد من بين دول الخليج عبر اختيارها عدم الانحياز إلى الجانب العراقي خلال الحرب العراقية الإيرانية. وفي عام 1987م رفضت سلطنة عُمان مقترحاً بالسماح باستخدام أراضيها للهجوم على جزر أبي موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، كجزء من عمليات الحرب في حينه. ومن جديد، اختارت السلطنة ممارسة دور الحياد الإيجابي، وذلك عبر القيام بدور الوساطة بين الطرفين المتحاربين، وبما أدى بالنهاية إلى المساهمة في إنهاء الحرب في الثامن من آب/أغسطس عام 1988م (البلوشي، 2016: 58).

وفي عام 1991م، وبعد الغزو العراقي للكويت، عارضت السلطنة الموقف العراقي ودعت للتوصل إلى حلّ سلميٍّ للأزمة، ومع استمرارها في التركيز على الحلّ السلمي والدعوة له، اتخذت قراراً بعدم المشاركة في عمليات قوات التحالف ضد العراق أو ما عرفت بحرب الخليج الثانية، عام 1991م (البرهاوي، 2018: 133).

وعلى صعيد الصراع العربي الإسرائيلي، استمرت السلطنة في دعم جهود السلام والتسوية العادلة للقضية الفلسطينية، وفي عام 1991م جاء الموقف العُماني المرحب بمؤتمر مدريد للسلام، ففي خطاب السلطان الراحل قابوس بتاريخ 1991/11/18، رحّب بالمؤتمر مدريد، واعتبر بأنه

يحقق الأمن والاستقرار في المنطقة. وكذلك جاء الترحيب العُماني الرسمي باتفاقيّ أوسلو ووادي عربة للسلام، بعد توقيعهما بين كل من إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والأردن، عامي 1993م، و1994م، على التوالي (أبو دية، 1998: 77).

وتجسيداََ لسياسة النأي بالنفس عن الصراعات والنزاعات، إحدى أهم مبادئ السياسة الخارجية العُمانية، اعتمدت السلطنة خيار التسوية السلمية للنزاعات الحدودية مع الدول المجاورة، وذلك في حالة النزاعات الحدودية مع كل من السعودية والإمارات واليمن. ففيما يتعلق بالنزاع في الحدودي مع السعودية، وقعت السلطنة في عام 1990م اتفاقية "حفر الباطن" لترسيم الحدود بينها وبين المملكة العربية السعودية في منطقة "أم الزمول" (الjasور، 2001: 99).

وفي عام 1995م وقعت اتفاقية ترسيم الحدود مع اليمن، بعد قيام الوحدة بين اليمن الشمالي واليمن الجنوبي عام 1990م، ونهاية الحرب الانفصالية اليمنية عام 1994م، وحلّ بموجبها الخلافات الحدودية في المنطقة الحدودية بين محافظة ظفار العُمانية والمهرة اليمنية (الjasور، 2001: 100). وفي عام 1999م وقعت اتفاقية ترسيم حدود نهائية مع الإمارات، وبالتحديد في منطقة واحة البريمي (الjasور، 2001: 101).

وبعد العام 2010م وضعت مبادئ وثوابت وأعراف السياسية الخارجية أمام سلسلة من الاختبارات المستجدة إثر تطور وتتابع أحداث حركات الاحتجاج في دول عربية عدو ما استدعته من تبعات وصراعات وانقسامات، استجلبت تدخلات من قبل دول عدة، إلا إن السلطنة ظلّت ملتزمة بعدم التدخل في أزمات "الربيع العربي"، من مصر، إلى سوريا، إلى اليمن، إلى ليبيا. فلم تلجأ السلطنة إلى التورط بالانخراط في الصراعات الأهلية عبر دعم أطراف على حساب أخرى، كما صنعت دول خليجية أخرى، مثل قطر والإمارات. ولتترسخ وتتجسد بذلك مبادئ الحياد، والنأي

عن الدخول في التحالفات والاستقطابات، وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، التي تنتم بها السياسة الخارجية العُمانية.

وتعزز الموقف العُماني المحايد في الأزمات مع المبادرة للقيام بدور الوساطة، وهو ما ظهر مثلاً في حالة الأزمة السورية، حين التزمت السلطنة بعدم دعم المعارضة المسلحة، وحافظت على العلاقات الدبلوماسية مع دمشق، وتعزز ذلك مع استضافة وزير الخارجية السوري، وليد المعلم، في مسقط، في آذار/مارس 2018م، وحضوره مراسم افتتاح المقر الجديد للسفارة السورية في عُمان. ومؤخراً، وفي الرابع من تشرين الأول/أكتوبر 2020م، باتت سلطنة عُمان أول دولة تعين سفيراً إلى سوريا منذ اندلاع الأزمة، ما أعطى مؤشراً على مبادرة السلطنة بقيادة الجهود لإعادة سوريا إلى الإطار العربية والتوطئة لتفعيل عضويتها من جديد في جامعة الدول العربية (سي إن إن، 2020/10/4).

وكذلك ظهرت مواقف الحياد الإيجابي في السياسة العُمانية جلياً في حالة التعامل مع الأزمة اليمنية، إذ امتنعت السلطنة عن المشاركة ضمن عمليات "عاصفة الحزم" العسكرية في اليمن بعد انطلاقها في نهاية آذار/مارس 2015م، لتكون بذلك الدولة الوحيدة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي التي امتنعت في حينها عن الانخراط في التدخل العسكري. ومجدداً، اقترن الحياد العُماني بتقديم المبادرات والقيام بدور الوسيط الذي يسعى لحل الأزمة والتقريب بين أطرافها، عبر أداء دور الوساطة بين الحوثيين من جهة، والحكومة اليمنية والسعودية من جهة أخرى (البرهاوي، 2018: 138).

وعلى صعيد إقليمي أيضاً، وفي العام 2015م، برز دور الوساطة العُمانية في الملف النووي الإيراني، وذلك عبر المساهمة العُمانية في التوصل إلى الاتفاق النووي الإيراني في تموز/يوليو عام

2015م. إذ استضافت عاصمة السلطنة، مسقط، المفاوضات التي تمت عبر القنوات الخفية بين إيران والمجموعة الدوليّة (1+5) منذ العام 2012م، وحتى تم التوصل إلى الصيغة النهائية للاتفاق (البلوشي، 2016: 65).

وبعد وقوع الأزمة الخليجية عام 2017م، بين كل من السعودية والإمارات والبحرين ومصر، من جهة، وقطر من جهة أخرى، التزمت السلطنة بعدم المشاركة في قرار الدول الأربعة مقاطعة دولة قطر، وقررت عدم الانحياز إلى أي من جانبي الأزمة، مع الاستمرار في قيادة مساعي التقريب بين أطراف الأزمة.

وبسبب الطابع المستقل الذي اتسمت به سياسة سلطنة عُمان الخارجية واختلافها عن السياسات التي تتبناها الدول الأخرى من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، جاء الموقف العُماني في عام 2011م برفض مشروع الاتحاد الخليجي الذي طرحته المملكة العربية السعودية حينها في قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالرياض. وتؤكد هذا الموقف العُماني في تصريحات لاحقة، كما جاء على لسان وزير الخارجية العُماني السابق، يوسف بن علوي، في منتدى الأمن الخليجي في المنامة في كانون الأول/ديسمبر 2013م، حين أكد مجدداً أن سلطنة عُمان لن تكون جزءاً من الاتحاد الخليجي في حال قيامه. وجاء الرفض العُماني للمشروع من باب الحفاظ على استقلال سياستها الخارجية، إذ إن الانخراط في مثل هذا الاتحاد يستلزم تبني مواقف موحدة في مواقف السياسة الخارجيّة، حيث يبرز بهذا الخصوص التخوف العُماني من الهيمنة السعودية على القرار الوطني العُماني في حال قيام الاتحاد وتشكيله (البلوشي، 2016: 62).

تجد الدراسة بأن السياسة الخارجية لسلطنة عُمان تميّزت بالتزام مبادئ الحياد والتوازن والنأي عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، واحترام سيادة الدول الأخرى، والابتعاد عن الدخول

في التحالفات والاستقطابات، مع السعي لتبني مواقف حيادية إيجابية تتمثل في مساعي الوساطة في حل النزاعات المختلفة، وبشكل خاص على مستوى منطقة الشرق الأوسط. وأن السياسة الخارجية العُمانية جاءت انعكاساً مباشراً لخصوصيتها، من النواحي الجغرافية والتاريخية والسياسية والاقتصادية والسكانية، بما جعلها تبدو متفردة من حيث الرؤية والتوجهات والمواقف.

المبحث الثالث

السياسة الخارجية لسلطنة عُمان حيال إيران

برغم وقوع سلطنة عُمان بين قطبي الصراع الكبيرين في منطقة الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط، السعودية وإيران، فإنها استطاعت أن تحافظ على سياسة متوازنة تجاه إيران، وذلك على نحو مختلف ومستقل عن سائر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وكانت إيران في عهد الشاه محمد رضا بهلوي ثالث دولة تعترف بالسلطان قابوس بعد استلامه الحكم عام 1970م، بعد كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. كما كانت من أوائل الدول التي عيّنت لها سفيراً في مسقط، في نيسان/أبريل 1971م (البلوشي، 2016: 67).

وقد أدت عوامل عدّة إلى تحقيق التقارب في العلاقات بين إيران وسلطنة عُمان، بدايةً من الجوار الجغرافي، والذي أدى إلى التعاون المشترك في حماية وتنسيق شؤون حركة الملاحة في كلا من خليج عُمان ومضيق هرمز الدولي (انظر الخريطة -1)، ذو الأهمية الاستراتيجية لحركة الملاحة الدوليّة وحركة شحن النفط. حيث أوجد هذا الجوار حالة من التعاون وليس التنافس السلبي، إذ كان الشاه والسلطان يعتبران نفسيهما بمثابة حارسي مضيق هرمز. وقد توصلت السلطنة وإيران مبكراً إلى اتفاقية تفاهم في تموز/يوليو 1974م بخصوص تخطيط الحدود البحريّة للجرف القاري في خليج عُمان (الرئيس والمسكري، 2012: 19).



الخريطة 1: مضيق هرمز

كما ساهمت عوامل أخرى في تعزيز العلاقات بين البلدين، ومن بينها عامل الاشتراك والتداخل السكاني، وهو ما يتحقق بسبب وجود أقليات في سلطنة عُمان مثل الأقلية البلوشية، والتي تعود في أصولها إلى منطقة بلوشستان، جنوب شرقي إيران، على الساحل المقابل من خليج عُمان.

ومن الناحية التاريخية، كان هناك أحداث ساهمت في تعزيز العلاقات بين البلدين، وفي مقدمتها الأحداث في ظفار خلال الفترة (1963-1975م)، والتي شهدت بداية لتطور علاقات سلطنة عُمان مع عدد من الدول التي ساندتها وقدمت لها العون، وفي مقدمتها دولة إيران، التي

تدخلت إلى جانب السلطنة عسكرياً عام 1973م، وبحيث أدى تدخلها إلى قلب المعادلة العسكرية وجعلها في صالح السلطنة.

وتزامن ذلك التدخل الإيراني مع توقيع الاتفاق الإيراني العُماني حول مضيق هرمز عام 1974م، والذي تم بمقتضاه الاتفاق على ترسيم الحدود البحرية بين البلدين والاتفاق على شؤون إدارة المضيق الدولي. وكان ذلك أساساً لتدشين العلاقات الإيجابية المستمرة مع إيران، والتي جاءت استمراريتها بسبب ضرورتها بالنسبة للسلطنة، نظراً لما يجمع الدولتين من مصالح، بحكم الموقع الجغرافي بالدرجة الأولى (النفيسي، 1976: 111).

وبعد قيام الثورة الإسلامية في إيران وسقوط نظام الشاه في شباط/فبراير عام 1979م، لم تتأثر العلاقة القوية بين إيران وعمان. وكان وزير الخارجية العُماني السابق، يوسف بن علوي، ثاني مسؤول عربي بعد رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات يبادر إلى الذهاب إلى طهران، ويقوم بلقاء المرشد الأعلى للثورة، الخميني. وكانت المبادرة قد جاءت بدافع احباطك مسعى الجبهة الشعبية لتحرير الخليج، التي كانت قد خاضت مواجهات طويلة مع السلطنة في ظفار، والتي حاولت تعزيز علاقتها مع إيران بعد الثورة.

وقد وافقت سلطنة عُمان، وخلال هذه الفترة الحساسة من تاريخ إيران، وبعد أن قطعت العديد من الدول الغربية علاقاتها مع إيران، على تمثيل المصالح الإيرانية في بعض الدول الغربية مثل بريطانيا وكندا (البرهاوي، 2018: 71).

أسهم الموقف الإيجابي في العلاقات العُمانية مع إيران في تعزيز سياسة الحياد وعدم الانحياز لدى السلطنة، خصوصاً بعد قيام الثورة الإيرانية وتأسيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد العام 1979م، وما تلا ذلك من تغيير خريطة التحالفات والمواقف من إيران، بما في ذلك اتجاه دول

وقوى إقليمية عديدة نحو حالة المواجهة والصدام مع الجمهوريّة الإسلاميّة الجديدة، في حين بقيت السلطنة بمنأى عن ذلك، وبالتالي ظلّت محايدة ومنتجبة للدخول في حالة الاستقطاب على المستوى الإقليمي.

وقد كان لسلطنة عُمان دوراً واضحاً في أولى الأزمات التي اندلعت بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب الثورة، وهي أزمة الرهائن الدبلوماسيين الأمريكيين، الذين تم احتجازهم بمبنى السفارة الأمريكية في طهران، لدى إيران عقب الثورة عام 1979م. حيث ساهمت السلطنة في إقامة قناة تواصل غير مباشرة بين الطرفين، انتهت بالنهاية إلى التوصل للتوقيع على اتفاقية الجزائر في التاسع عشر من كانون الثاني/يناير 1981م، والتي أدت إلى حلّ الأزمة (البرهاوي، 2018: 117).

ومن ثم برز الموقف العُماني خلال سنوات الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988م) حيث اختارت السلطنة الوقوف على الحياد خلال الحرب، وعدم الاصطفاف إلى أحد الجانبين، وذلك خلافاً لموقف سائر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي اختارت الوقوف إلى جانب العراق في الحرب وقدمت الدعم الكامل له.

إلا أنه وعندما تصاعد الأحداث وقيام إيران باحتلال شبه جزيرة الفاو عام 1986م، وبالتالي تطوّر الحرب باتجاه أخذ مسار خطير والاقتراب من حدود دولة الكويت، إحدى دول الخليج المؤيدة للعراق، كان له انعكاس على الموقف العُماني، إذ قامت بمطالبة إيران بالانسحاب من الفاو.

وفي العام 1987م، رفضت سلطنة عُمان الدعوة لمقاطعة إيران وعزلها دبلوماسياً واقتصادياً، وكذلك رفضت الدعوة في حين للسماح للعراق باستخدام أراضيها في الهجوم على جزر أبي موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى التي تحتلّها إيران.

وفي هذه الحرب، برزت الوساطة العمانية لإيقاف الحرب؛ إذ تم وضع خاتمة للحرب بعد ثماني سنوات سقط فيها أكثر من مليون قتيل من الجانبين، وبرز دور السلطنة عندما عقد لقاءً سرياً في مسقط برعاية السلطان قابوس، في آب/أغسطس 1988م، بين وفدي البلدين، اتفقا فيه على وقف إطلاق النار بشكل نهائي، بداية من العشرين من آب/أغسطس 1988م (سعيد، 2014: 4).

وخلال العقدين الماضيين، توسّطت سلطنة عُمان وبنجاح عدة مرات لتحرير رهائن غربيين محتجزين لدى طهران، كما حدث في العام 2007م، عندما توسّطت من أجل الإفراج عن بحارة بريطانيين. كما توسّطت سلطنة عُمان في إطلاق سراح ثلاثة شبان أمريكيين احتجزوا عام 2009م، ونجح العُمانيون في عقد صفقة أدت إلى إطلاق سراحهم في أيلول/سبتمبر 2010م. ومن ثم في العام 2011م توسّطت السلطنة للإفراج عن رهائن أمريكيين؛ حيث أرسلت السلطنة طائرة لنقل الرهائن من طهران (سعيد، 2014: 7).

ومن ثم جاءت الوساطة والدور العُماني الهام في أزمة الملف النووي الإيراني، وذلك عبر المساهمة العُمانية في التوصل إلى الاتفاق النووي الإيراني في تموز/يوليو عام 2015م. إذ استضافت عاصمة السلطنة، مسقط، المفاوضات التي تمت عبر القنوات الخلفية بين إيران والمجموعة الدوليّة (1+5) منذ العام 2012م، وحتى تم التوصل إلى الصيغة النهائية للاتفاق (البلوشي، 2016: 65).

وقد اجتمع مسؤولين من إدارة أوباما سراً مع الإيرانيين وجها لوجه في مسقط، خمس مرات في عام 2013م. وفي التاسع من كانون الثاني/يناير 2014م استضافت مسقط المباحثات النووية بين طهران والمجموعة السداسيّة، وبحضور وزير الشؤون الخارجية العُماني السابق، يوسف بن علوي.

ومن ثم جاء انعقاد المفاوضات التي في فندق قصر البستان في مسقط، وبحضور يوسف بن علوي أيضاً، والتي أفضت في النهاية إلى اتفاق الإطار الذي وقعه الطرفان في لوزان بسويسرا في الرابع عشر من تموز/يوليو 2015م.

ومع اندلاع الأزمات في المنطقة العربية، ووجود أطراف حليفة لإيران فيها، تجنبت السلطنة خوض صراعات معها، كما في حالة الحكومة السورية والموقف العُماني الذي اختار الحفاظ على علاقات معها خلافاً لما اتجهت له الدول الخليجية والعربية الأخرى، بعد تصاعد أحداث الأزمة في سوريا عام 2011م، وكذلك برز موقف السلطنة المحايد في اليمن، وتفردتها من بين دول الخليج في قرار عدم المشاركة بالحرب هناك ضد الحوثيين، حلفاء إيران، بعد انطلاقة عاصفة الحزم في آذار/مارس 2015م.

ولم تقتصر جوانب التعاون على المستوى الدبلوماسي، ففي ايلول/سبتمبر 2013م، وقعت إيران وسلطنة عُمان مذكرةً للتفاهم تضمنت تعزيزاً للتعاون العسكري. المناورات العسكرية المشتركة. ومنذ ذلك التاريخ تجري دورياً، بمعدل كل عام تقريباً، مناورات عسكرية مشتركة بين إيران وسلطنة عُمان في خليج عُمان، كان آخرها في نيسان/أبريل 2019م (روسيا اليوم، 2019/4/19).

وعلى الصعيد الاقتصادي، تحتلّ إيران المرتبة السابعة على صعيد التبادل التجاري مع السلطنة. وكان حجم التبادل التجاري قد سجل قيمة (221) مليون دولار في سنة 2013م، بحيث بلغت صادرات إيران منه ما قيمته (149) مليون دولار عندئذ. إلا أن سلطنة عمان، ورغم الحظر والعقوبات الأميركية المفروضة على إيران، استمرت في تعزيز علاقاتها التجارية مع إيران، حتى بلغت حصتها من السوق العمانية نسبة (3.6%) في عام 2018م، تضاعف حجم التبادل التجاري بين البلدين خمسة مرات وتجاوز الـ (1.1) دولار في ذلك العام (وكالة إرنا، 2020/5/26).

وقد ساعد على تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين رخص أسعار النقل البحري والتسهيلات التي يقدمها البلدان لبعضهما البعض، إذ أنه وضمن سعي البلدين لتطوير التعاون الاقتصادي الثنائي، تم تشكيل لجنة اقتصادية مشتركة عام 1989م.

ويبرز التعاون الثنائي بين البلدين في مجالات الطاقة، من استثمار مشترك لحقول الغاز والنفط البحرية، كما في الاستغلال المشترك لحقل "بخا" النفطي الذي بدأ الإنتاج فيه عام 2009م، وكذلك لحقل "كيش" الغازي، والذي بدأ تطويره من قبل البلدين في العام 2008م (الجزيرة نت، 2008/9/11).

إلا أنه تبقى هناك عوامل مهددة للعلاقات بين إيران وسلطنة عُمان، تحول دون ارتقائها إلى مرتبة التحالف، وهي المتمثلة في التباين حول التحالفات والمواقف من القوى الدولية بين البلدين، وبالتحديد فيما يتعلق باحتفاظ السلطنة بعلاقات أمنية وعسكرية متينة مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. وقد برز القلق الإيراني من هذا العلاقات تحديداً بعد سماح سلطنة عُمان للولايات المتحدة الأمريكية باستخدام قاعدة مصيرة العُمانية عندما ضربت الطائرات الأمريكية المرابطة بالقاعدة أفغانستان أثناء الحرب على طالبان، عام 2001م (البرهاوي، 2018: 119).

تجد الدراسة أنّ العلاقة المتينة التي تربط بين الطرفين العُماني والإيراني لا تعني أن سلطنة عُمان غير مدركة للتهديد الاستراتيجي الذي يمكن أن تمثله دولة بحجم إيران لأمن المنطقة، وإنما أنها تأتي من الإدراك العُماني في الوقت ذاته أن التعامل مع هذا التهديد المحتمل لا يكون باستعداد الأخيرة والتعامل معها كخصم أزمي، أو بالتعاطي معها بلا واقعية تفترض سهولة إلغائها وإقصائها من أي تفاهم إقليمي، وبالتالي فقد كان الخيار العُماني مستنداً في التعاطي مع إيران

بواقعية ومصليحة تقتض أن التعاون وإبقاء الحوار مفتوحاً مع قوة إقليمية كإيران أكثر جدوى لأمن الخليج من استعدادها أو مقاطعتها.

وأته، ومن منظور سلطنة عُمان، يمكن معالجة العلاقة مع إيران ليس كعدو أذلي، وإنما التعاطي معها بعيداً عن الإقصاء والاستعداد، وأنه ليس من مصلحة العرب أن يجمعوا على معاداة دولة مثل إيران، لأن أضرار معاداتها كبيرة، وأنّ التنوع في العلاقة الخليجية مع إيران فيه فائدة لدول الخليج. كما تجد الدراسة بأنّ العلاقة المميزة مع إيران، ساعدت السلطنة في ممارسة وأداء دورها لإحداث التهدئة وتخفيف حدة التصعيد في المنطقة والقيام بدور الوساطة والحياد الإيجابي باستمرار.

الفصل الثالث

سياسة إيران الخارجية تجاه دول مجلس التعاون
لدول الخليج العربية

الفصل الثالث

سياسة إيران الخارجية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تتحدد السياسة الخارجية لدولة إيران بالاستناد إلى محددات ومرتكزات عدة، بما في ذلك عوامل الجغرافيا، والاقتصاد، والنظام السياسي الداخلي، والمكونات الاجتماعية. تساهم جميعها في صياغة مبادئ وتوجهات هذه السياسة، على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وكانت نقطة التحول الأهم على صعيد سياسة إيران الخارجية هي لحظة سقوط الشاه وانتصار الثورة الإسلامية، وقيام الجمهورية الإسلامية في إيران عام 1979م. وقد انعكست نتائج تلك الثورة والتحول على الصعيد الإقليمي وعلى دول الجوار، وفي مقدمتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي رأت في تلك الثورة تهديداً لأمنها القومي.

ويجب هذا الفصل على السؤالين: ما هي مرتكزات ومبادئ سياسة إيران الخارجية؟ وما هي سياسة إيران الخارجية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؟ بحيث خصص المبحث الأول منه للإجابة على السؤال الأول، والمبحث الثاني للإجابة على الثاني.

وقد اعتمد الباحث المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي للإجابة على السؤالين.

المبحث الأول

سياسة إيران الخارجية؛ المحددات والمرتكزات

ساهمت عوامل ومحددات عدّة في تشكيل وبلورة توجهات ومرتكزات سياسة إيران الخارجية، وهي تتوزع ما بين المحددات الجغرافية، والسياسية، والسكانية، والاقتصادية.

وتأتي في مقدمة المحددات، المحددات الجغرافية. وبالنظر إلى معطيات الجغرافيا نجد بأن إيران هي البلد الثامن عشر في العالم من حيث المساحة، حيث تبلغ مساحتها (1,648,195) كم مربع. ويحدّ إيران من الشمال: تركمانستان، وبحر قزوين، وأذربيجان، وأرمينيا. ومن الشرق: باكستان، وأفغانستان. ومن الجنوب: الخليج العربي، وخليج عُمان. ومن الغرب: تركيا، والعراق. وقد بلغ عدد سكان إيران نحو (80) مليون نسمة عام 2018م (العبيدي، 2020: 32).

ويعتبر الموقع الجغرافي من أهم العوامل المؤثرة والدائمة في سياسة إيران الخارجية ومن أكثر مقوماتها ثباتاً. إذ أنه موقع نادر واستثنائي. حيث تعد إيران من الناحية الجيوسياسية من أهم نقاط العالم، وهو ما يكسب إيران دائماً أهمية في حسابات التنافس الدولي وموازن القوى الدولية. وهو ما يولّد باستمرار ضغوط سياسية واقتصادية وأمنية على إيران وصنّاع القرار فيها (الحباشنة، 2008: 43).

وتبرز أهمية موقع إيران الجيوسياسي، باعتبارها تقع في الجزء الغربي من قارة آسيا، وتمتلك مساحة جغرافية كبيرة، وتعدّ جغرافياً وموقع إيران بمثابة نقطة التقاء لثلاثة مجالات وأقاليم آسيوية، هي: غرب آسيا، ووسطها، وجنوبها. وكونها تمتلك سواحل بحرية طويلة، موزعة على بحر قزوين والخليج العربي وخليج عُمان، مع السيطرة -بالاشتراك مع سلطنة عُمان -على المضيق المائي الهام، هرمز.

وهي تطل على أكبر وأهم مصادر الطاقة في العالم، سواء في الخليج العربي، أو في بحر قزوين. وبالتالي، فإنّ إيران تعدّ بمثابة محور مركزي للطاقة في العالم. وتحتلّ مركزاً مهماً في أمن الطاقة الدوليّة. وهو ما يعود أيضاً لامتلاكها احتياطات كبيرة من النفط والغاز، إذ يوجد في إيران ثاني أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي في العالم، ورابع أكبر احتياطي مؤكد من النفط (العديدي)، (2020: 33).

وبعد ذلك تبرز من بين محددات السياسة الخارجية لإيران، المحددات السياسية. وبالنظر إلى النظام السياسي في إيران، واستناداً لدستور العام 1979م، نجد أنه يضم العديد من الهيئات المترابطة بشكل معقد. ويجمع النظام السياسي الإيراني بين الدولة الدينيّة متمثلة بسلطة المرشد الأعلى للجمهوريّة الإسلاميّة، وفق نظرية الوليّ الفقيه، وهو أعلى منصب دستوري وأعلى سلطة في الدولة بموجب الدستور، وبين النظام الديمقراطي، حيث يتم انتخاب رئيس للدولة، وانتخاب برلمان بالاقتراع السريّ المباشر (مكاوي، 2015: 13).

وتتوزع مؤسسات النظام السياسي في إيران، ما بين المؤسسات السياسية، وتتمثل ب: مؤسسة الولي الفقيه، ومجلس الخبراء، ومجلس تشخيص مصلحة النظام، ومجلس الأمن القومي. وهناك المؤسسات العسكرية والأمنيّة: من الجيش، والحرس الثوري، وقوّات الباسيج، ويُضاف إليها المؤسسات الاجتماعيّة والدينيّة ذات الدور السياسي، وتتمثل تحديداً في الحوزات الدينيّة.

وقد استندت الحكومة التي جاء بها الخميني، بعد قيام الثورة الإسلاميّة، في عملها على دعامتين، الأولى: إحكام سيطرة علماء الدين على مقاليد الحكم، ومؤسسات الدولة، وجمع السلطتين الدينيّة والسياسية. والثانية: توظيف العامل الديني لتبرير سياستها في تصدير ثورتها وطموحاتها

إلى باقي الدول الإسلامية، على أساس أن شعوب هذه الدول تقع تحت سطوة حكام غير دينيين (الراوي، 1988: 32).

ويأتي على رأس هرم النظام السياسي الإيراني، المرشد الأعلى، ويسمى أيضاً بـ "الوليّ الفقيه"، ومن أبرز صلاحياته: القيادة العامة للقوات المسلحة، وإعلان الحرب والسلام والنفير العام، والإشراف على إجراء السياسات العامة في البلاد. ومن ثم هناك مجلس الخبراء، والذي يكون له الحق في تعيين وإقالة مرشد الثورة، يتشكّل من (88) عضواً، ينتخبهم الشعب مباشرة لدورة مدتها ثماني سنوات. ومن مهامه أيضاً: إعداد هيئة دستورية، كما يقوم بأداء مسؤوليات القائد في أثناء عجزه. وبعد ذلك يأتي رئيس الجمهورية، والذي يُنتخب من قبل الشعب لمدة أربعة سنوات، ومن صلاحياته: ترأس السلطة التنفيذية، والتوقيع على مقررات مجلس الشورى، والتوقيع على المعاهدات والاتفاقات الدولية بعد مصادقة مجلس الشورى عليها، وتعيين الوزراء بعد موافقة مجلس الشورى على منحهم الثقة (العدي، 2020: 50).

أما مجلس الوزراء، فيتلى إدارة الشؤون التنفيذية، ويقوم بإصدار الأحكام والإجراءات والنظم لتسيير العملية الإدارية في البلاد، ويتكون من إثنين وعشرين وزيراً، يُصادق على تعيينهم مجلس الشورى. أما مجلس الشورى الإسلامي، ومجلس صيانة الدستور، فهما قسما السلطة التشريعية. يتوليان مهام سنّ القوانين، والتصديق على العهود والمواثيق. ومن ثم هناك مجمع تشخيص مصلحة النظام، والذي يتكون من واحد وثلاثين عضواً، وقد تأسس عام 1988م، من أجل القيام بمهمتين، الأولى: حل الأزمات بين مجلس الشورى الإسلامي ومجلس صيانة الدستور، في حال وقوعها، والثانية هي تقديم النصح للمرشد الأعلى، والمشاركة في اختيار فقهاء مجلس صيانة الدستور (بوختا، 2003: 86).

وعلى الصعيد الأمني، يبرز مجلس الأمن القومي الأعلى، والذي يتولى مهمة تعيين السياسات الدفاعية والأمنية للبلاد في إطار السياسات العامة التي يحددها القائد الأعلى. ويأتي الحرس الثوري الإيراني، كأهم تشكيل شبه عسكري، وهو جيش عقائدي، ولاؤه للمرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية، ويتمتع بقيادة مستقلة. وهو ليس جزءاً من القوات المسلحة الإيرانية، ويتلقى أوامره مباشرة من المرشد الأعلى. وهو تنظيم عقائدي وأيديولوجي مؤمن بولاية الفقيه وتصدير الثورة وحمايتها كما أسسها وأرساها الخميني (مكاوي، 2015: 51).

وأهم وحدات الحرس الثوري الإيراني: قوات فيلق القدس، والذي يتولى القيام بالمهام العسكرية والأمنية الخارجية. إذ يتولى تدريب ودعم تنظيمات موالية وحليفة للجمهورية الإسلامية، مثل حزب الله في لبنان، وحركتا حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين. وعلى الصعيد الداخلي، يبرز فيلق قوات التعبئة الشعبية (الباسيج)، الذي يعتبر أقوى مؤسسة شبه عسكرية في إيران بعد قوات الحرس الثوري الإسلامي (بوختا، 2003: 93).

ومن ثم يأتي ثالثاً، المحدد السكاني. حيث تبرز مسألة تعدد الأعراق والقوميات في إيران. وعلى الصعيد الديني هناك المسلمون السنة، والذين تتراوح نسبتهم ما بين (15%) و(20%) من الشعب الإيراني، وهم مقسمون إلى ثلاثة عرقيات رئيسية، هي الأكراد، والبلوش، والتركمان، ويسكنون بالقرب من خطوط الحدود التي تفصل إيران عن الدول المجاورة، مثل باكستان وأفغانستان والعراق وتركمانستان. أما الغالبية العظمى من الشعب الإيراني فهم من الشيعة الإثنا عشرية، وتوجد أقلية تقدر بحدود الخمسة وعشرين ألف نسمة، من اليهود الفرس. وعلى المستوى العرقي، يشكّل الفرس ما نسبته (51%) من إجمالي السكان، ثم يأتي الأذر، بنسبة تقدر بنحو (24%)، والجيلاك والمازندرانيون، بنسبة (8%)، والأكراد (7%)، والعرب (3%)، واللور (2%)،

والبلوش (2%)، والتركمان (2%). ويُشار إلى أنّ كثيراً من الإثنيات الموجودة داخل إيران لها امتدادات خارج إيران، كما في تركيا، وأفغانستان، وتركمانستان، والعراق (العبيدي، 2020: 96).

وأخيراً يأتي المحدد الاقتصادي. يقدر إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الإيراني بـ (440) مليار دولار، في العام 2019م. ويتميز الاقتصاد الإيراني بقطاعات: الهيدروكربونات، والزراعة، والخدمات، وكذلك قطاعي الصناعات التحويلية، والخدمات المالية. وتحتلّ إيران المركز الثاني في العالم من حيث احتياطيّات الغاز الطبيعي، والمركز الرابع في احتياطيّات النفط المؤكّدة. وفي عام 2015م، كانت إيران تنتج حوالي (4,17) مليون برميل يومياً، وتمتلك احتياطي (137,6) مليار برميل. أما الغاز الطبيعي، فقدّرت احتياطاتها منه بـ (200) مليار متر مكعب. وهناك أيضاً موارد أخرى، من المواد الأولية، أهمها: الفحم، والكروميت، والنحاس، والحديد، والرصاص، والزنك، والكبريت، والمنغنيز (عبد الحسين، 2015: 43).

ومنذ مرحلة ما بعد الحرب العراقية الإيرانية وما بعد وفاة الخميني عام 1989م، سعت السياسة الخارجية الإيرانية لتحقيق الأهداف الاقتصادية المتمثلة في محاولة تنمية التجارة والاستثمار الأجنبي الذي تحتاجه إيران لإعادة بناء ما دمرته الحرب.

فكان الانفتاح على الخارج غاية أولى في عهد الرئيس هاشمي رفسنجاني (1989-1997م) وذلك بغرض جذب الاستثمارات الأجنبية ووقف تدهور الوضع الاقتصادي. وقد استمرت أهمية وتأثير البعد الاقتصادي على السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الرئيس محمد خاتمي (1997-2005)، فتم التركيز على نقل التكنولوجيا وتطوير التجارة وضمن مفهوم أشمل للتنمية يحوي ليس فقط الأبعاد السياسية بل الثقافية أيضاً والتي استخدمتها إدارة خاتمي من أجل الحفاظ على قنوات الحوار مع الدول التي تسعى إيران لتطوير العلاقات معها.

وخلال عهد محمود أحمددي نجاد (2005-2013) وما شهده من فرض عقوبات دولية على إيران بسبب برنامجها النووي، سعت إيران لتجاوز العقوبات عبر مجموعة من الطرق الالتفافية كالشركات التي تسجل بأسماء رعايا أجنبية، وبالتالي لم تتجه للمراهنة نحو الانفتاح وتحسين العلاقات الثنائية مع الدول الأخرى. وترافق ذلك مع جهود لبناء اقتصاد زراعي وصناعي، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في شتى المجالات. وهذا التطور في تعزيز قدرات إيران الاقتصادية في مرحلة الحصار الاقتصادي السابق على توقيع الاتفاق النووي عام 2015م كانت نتيجته فشل الولايات المتحدة والدول الغربية في تحقيق أهدافها من الحصار واضطرابها إلى الدخول في مفاوضات طويلة مع إيران انتهت إلى التسليم بحق إيران بامتلاك برنامج نووي للأغراض السلمية، وجرى بالتالي التوصل إلى الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة (1+5) في تموز/يوليو 2015م (البلوشي، 2016: 66).

أما أبرز الأهداف والمرتكزات في السياسة الخارجية الإيرانية. ووفقاً للدستور الإيراني للعام 1979م، فإن إيران تحاول تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية أولها: التنمية الاقتصادية، والحفاظ على السيادة الإيرانية، ووحدة أراضيها وثانيها: الدفاع عن المسلمين وحركات التحرر والتعارض مع إسرائيل والغرب، وثالثها: إيجاد مجتمع مسلم وفق أسس دينية (العيدي، 2020: 12).

قبل الثورة الإيرانية عام 1979م، كانت سياسة إيران الخارجية قائمة على التوسع تجاه الدول المجاورة، فقامت بضم الإمارة الكعبية في الأحواز ودولة بلوشستان عام 1925م. وفي عام 1971م، قامت بالاستيلاء على الجزر الإماراتية الثلاث: طناب الصغرى، وطناب الكبرى، وأبو موسى. وبعد الثورة، بدأت مرحلة جديدة، حملت أبعاداً دينية ومذهبية في تأسيس الدولة وصياغة

آليات الحكم ومؤسساته، طبعتها نظرية ولاية الفقيه العامة، وهو ما امتد تأثيره كذلك على صعيد السياسة الخارجية (العدي، 2020: 37).

وكانت أهم التحولات ما تضمنه الدستور الإيراني من مبادئ جديدة، وفي مقدمتها مبدأ "تصدير الثورة"، وهو مبدأ يهدف بحسب الدستور إلى ((تحقيق النصر لجميع المستضعفين على المستكبرين)). وقد أصبح هذا المبدأ وسيلة وغاية لكسب المناصرين لإيران، وتوسيع نفوذها، ولمواجهة التحديات الخارجية، وإضفاء الشرعية على سياساتها الخارجية، وهو بكل ذلك يؤمن لإيران توسيع نفوذها ومجالاتها الحيوية. وقد ذكر الخميني هذا المبدأ صراحةً في الذكرى السنوية الأولى لانتصار الثورة الإيرانية حيث قال: ((إننا نعمل على تصدير ثورتنا إلى مختلف أنحاء العالم، لأنها ثورة إسلامية، فما دامت صرخة لا إله إلا الله، محمد رسول الله، لا تدوي في أرجاء المعمورة، فالصراع موجود، وحيث يوجد الصراع ضد المستكبرين في العالم، فنحن موجودون)) (الراوي، 1988: 34).

ويُشار إلى أنه، وعلى صعيد توجهات السياسة الخارجية في إيران، فإنه يوجد معسكرات وتيارات متعددة داخل إيران. ما بين التيارات المحافظة والإصلاحية. فهناك تيار اليمين، والذي تتلخص مبادئه بالسياسة الخارجية في: مناهضة الغرب، والإيمان بنظرية المؤامرة، ورفض إقامة علاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية. ويؤكد هذا الجناح على مناهضة ما يصفه بـ "قوى الاستكبار العالمية"، والالتزام بمبادئ الثورة الإسلامية الإيرانية وتصديرها (النعيمي، 2015: 54).

وهذا التيار يتنوع ما بين اليمين المحافظ، الذي يتقيد برؤى الخميني في السياسة الخارجية، والتي حددها في حفظ العزة والقوة والمصلحة، كما يرفض هذا الجناح أي نوع من التقارب والاتصال سواء المباشر أو غير المباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية. وما بين اليمين الوسط، الذي يذهب

إلى اعتبار أن السياسة الخارجية وسيلة لتحقيق أهداف التنمية والنمو الاقتصادي. ولا بد أن تركز السياسة الخارجية -وفقاً لهذا التيار- على إزالة التوتر والصراعات في علاقة إيران بالدول الأخرى والعمل على تغيير السلوك السياسي لجذب الاستثمارات، كما يعتبر هذا الجناح أن من ينتقد إيران ليس بالضرورة هو عدو لها (النعمي، 2015: 64).

وهناك من بين التيارات الفاعلة سياسياً على الساحة الإيرانية، تيار اليسار، والذي تقوم توجهاته، على مستوى السياسة الخارجية، على أساس تبني مفهوم حوار الحضارات بدلاً من صراع الحضارات، وأنه يمكن إقامة علاقات سياسية مع أمريكا، وفقاً لمعايير العزة والاحترام المتبادل. إضافة إلى التيار الليبرالي، والذي يُرحب بتنمية العلاقات الإيرانية مع كافة الدول بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، انطلاقاً من مبدأ المصلحة الوطنية. ولا يؤيد هذا التيار تصدير الثورة بالمعنى التقليدي، القائم على تدريب الجماعات وتسليحها، والانخراط في الصراعات المسلحة، حيث إن ذلك يتنافى مع الإسلام وقيم الثورة الإيرانية. ويدعو هذا التيار إلى بناء علاقات مع الدول الإسلامية ودول الجوار وإزالة التوتر وإخراج إيران من عزلتها السياسية واحترام المواثيق والمقررات الدولية (النعمي، 2015: 69).

وبعد التدخل الأمريكي في حرب الخليج الثالثة، عام 2003م، وما نتج عنها من سقوط النظام العراقي السابق، أخذ النفوذ الإقليمي لإيران في التصاعد، وبدأت تحاول أن تستغل ما لديها من أوراق تؤهلها في بسط نفوذها داخل محيطها الإقليمي، وذلك بهدف لعب دور قيادي، بحيث توظف قدراتها وإمكاناتها الحقيقية، وتقلها الحضاري والتاريخي. وهو ما نجم عنه مزيد من التباين في مواقفها وسياساتها الخارجية، ما بين المثالية والواقعية (العدي، 2020: 91).

ويبرز السعي لبناء إيران كقوة إقليمية كبرى والرغبة في الهيمنة الإقليمية، كأحد أبرز موجهات ومرتكزات السياسة الخارجية الإيرانية، كما وتهيمن الإيديولوجيا والتوجه المعادي للولايات المتحدة الأمريكية واستراتيجيتها في الشرق الأوسط. وهذا لا ينفي حالات تعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، بدافع وقوع وحصول تقارب وتلاقي في المصالح. وهي ليست أيديولوجيا صارمة، بقدر ما هي خليط من عناصر سياسية مختلفة، كالقومية، والإسلام السياسي، والفكر السياسي الشيعي، وثانيهما براغماتي، نفعي، قائم بالأساس على تحقيق المصالح (العيدي، 2020: 92).

ويبرز كذلك من بين أبرز المرتكزات الموجهة للسياسة الخارجية في إيران، مرتكز القومية الفارسية والاعتزاز بها، إذ يُعدّ الموروث الثقافي والتاريخي من أهم مقومات الشخصية القومية الفارسية، والاعتزاز بها مرتكزاً جوهرياً، ليس عند النظام السياسي الحاكم فحسب، وإنما لدى المعارضة أيضاً (العيدي، 2020: 94).

ويمكن اعتبار مرتكز المصلحة القومية، والسعي لتحقيقها، من أهم المرتكزات كذلك. وعلى الرغم مما يتبناه الخطاب الإيراني من مبادئ وشعارات، تبقى المصلحة هي حجر الزاوية في تعاملاته مع التطورات الدولية، وحين تتعارض القيم التي يرفعها الخطاب السياسي مع مصلحة الدولة فإنه يتم تأويل القيم وتبرير الموقف السياسي المبني على المصلحة. وبحيث يتم شرعنة المواقف قيماً وأخلاقياً.

ومن ثم هناك مرتكز الدين. إذ تلعب إيران الدور القائد بالنسبة للشيعية في العالم، وقد أصبح هذا المذهب أحد أهم المرتكزات في صناعة القرار السياسي لدولة إيران، بعد الثورة عام 1979م، ولكنها لا تخضع مصالحها القومية لاعتبارات طائفية دينية، وإنما يتم توظيف هذه الورقة لخدمة مصالحها القومية ونفوذها الإقليمي، وتبقى المصلحة هي العامل الرئيس (العيدي، 2020: 96).

ومع تصاعد الاعتبار للطائفية في الشرق الأوسط وبخاصة بعد سقوط نظام صدام حسين في العراق عام 2003م تزايد إسباغ الطائفية على السياسة الخارجية الإيرانية، إذ ارتبط المراكز الطائفي بالسلوكيات الإقليمية الإيرانية. ومن ثم وبعد اندلاع ما عرف بـ "الربيع العربي" تعزز اعتماد إيران على البعد المذهبي وهو ما ظهر تحديدا في الأزمة السورية مع عمليات الميليشيات المرتبطة بالحرس الثوري الإيراني في سوريا والتي وصفت بكونها ميليشيات شيعية بالأساس. وجاء نشاط هذه الميليشيات في مواجهة مع حضور ونشاط الحركات السنية المتشددة في سوريا بما في ذلك نشاط تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية، وبحيث تكررت الاتهامات من قبل إيران لجيرانها السنة بدعم صعود التطرف السني في الإقليم (العيدي، 2020: 98).

تجد الدراسة، بأن السياسة الخارجية الإيرانية، وبعد ثورة العام 1979م، تميّزت بالتحول نحو مزيج بين الدين والسياسة. ولكن مع الاستمرار في تغليب المصالح القومية، على حساب القيم والمبادئ، وبحيث أن الشعارات والمبادئ تكون تابعة للمصالح ويتم تأويلها بما يتم اتخاذه من مواقف وقرارات. كما وتجد الدراسة بان هناك تيارات متنوعة فاعلة، وهي ذات رؤى متباينة على صعيد السياسة الخارجية، وبالرغم مما بينها من اختلافات على مستوى الوسائل والغايات إلا أنها تلتقي في الاتفاق على تحقيق المصلحة القومية الإيرانية.

المبحث الثاني

سياسة إيران تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تمثل منطقة الخليج العربي حجر الزاوية في صناعة سياسة إيران الخارجية، وذلك عائدً بالأساس إلى العامل الجغرافي المتمثل في تشارك دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع إيران بحدود بحريّة ممتدة من أقصى شمال الخليج العربي وحتى نهاية خليج عُمان جنوباً، وخصوصاً مع اعتبار ما يحظى به الخليج من أهمية استراتيجية كونه ممراً مائياً فائق الأهمية لحركة صادرات النفط العالميّة، إذ يخرج منه ما يقدر بنحو ثلث الطلب العالمي على النفط الخام، بحسب تقديرات العام 2019م. بما في ذلك (88) بالمئة من إنتاج السعودية النفطي، و(98) بالمئة من إنتاج العراق، و(99) بالمئة من إنتاج الامارات، وكل نفط إيران والكويت وقطر والبحرين (قبلان، 2020: 338).

وتعتبر التهديدات الإيرانية المتكررة بإغلاق مضيق هرمز، وهو المخرج الوحيد من مياه الخليج باتجاه العالم، بمثابة التهديد الاقتصادي الأبرز الذي تمثله إيران لدول الخليج. إذ أن مثل هذه الخطوة من شأنها أن تؤدي إلى كارثة اقتصادية لدول مجلس التعاون التي تعتمد على هذا الطريق لتصدير نفطها.

ويعود بداية استشعار الخطر وتصاعد القلق والتوجّس من قبل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تجاه إيران إلى الانقلاب الذي حصل في سياسة إيران الخارجية إثر نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية وإعلان قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية عام 1979م، وتحديدًا مع بروز مبدأ تصدير الثورة الإسلامية إلى سائر دول العالم الإسلامي، ورفع شعارات تصدير الثورة، معلنةً رغبتها في قيادة العالم الإسلامي عن طريق مناهضة "قوى الاستكبار العالميّة".

وقد أعلن المرشد الأعلى للثورة، روح الله الخميني، التزامه الأيديولوجي بتصدير الثورة إلى باقي العالم الإسلامي، وفي مقدمتها دول الجوار، على أساس أن شعوب هذه الدول تقع تحت سطوة حكام غير متدينين، ووجد الخميني في خطابه بالذكرى السنوية لانتصار الثورة الإيرانية يصرح: ((إننا نعمل على تصدير ثورتنا إلى مختلف أنحاء العالم، لأنها ثورة إسلامية، فما دامت صرخة "لا إله إلا الله محمد رسول الله" تدوي في أرجاء المعمورة، فالصراع موجود، وحيث يوجد الصراع ضد المستكبرين في أي بقعة في العالم، فنحن موجودون)) (العدي، 2020: 43).

نتيجة لذلك، تصاعد قلق الدول الجارة العربية من التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الإيرانية، وخصوصاً تلك التي تضم أقلّيات شيعية لها انتمائها الديني والثقافي لدولة إيران والمرجعيات الشيعية فيها. إذ رأت الملكيات في الخليج مبدأ تصدير الثورة بمثابة تهديداً وجودياً لها، وهو تهديد ذو طبيعة مركبة، ذات أبعاد اجتماعية سياسية مذهبية.

في البحرين، كان العداء بين الثورة الإسلامية والنظام الحاكم هو الأشدّ، وتمحور حول اتهام النظام الإيراني بتحريض شيعة البلد ضد العائلة المالكة. وهو ما رأى فيه النظام الحاكم في البحرين تهديداً وجودياً له. وقد اتهمت إيران بالوقوف خلف محاولة الانقلاب في البحرين عام 1981م، والتي وقفت خلفها التنظيم الذي عرف باسم "الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين"، وهي منظمة شيعية لها علاقات مع إيران. وفي العام 1996م أعلنت البحرين الكشف عن تنظيم سري باسم "حزب الله" كان يدبّر لقلب نظام الحكم، وبحسب التحقيقات فإن المتورطون كانوا قد تلقوا تدريبات في إيران (مديرس، 2004: 116).

تكررت التصريحات الإيرانية المعادية للبحرين، ومنها ما أطلقه في العام 2009م، علي أكبر ناطق نوري، رئيس التفيتش العام بمكتب المرشد العام للجمهورية الإسلامية الإيرانية، الذي قال

حينها بمناسبة الذكرى السنوية لانتصار الثورة الإيرانية إن البحرين ((كانت في الأساس المحافظة الإيرانية الرابعة عشرة وكان يمثلها نائب في مجلس الشورى الوطني))، وهو ما أثار استهجاناً بحرينياً وعربياً واسعاً في حينه (الشيخ، 2016: 37).

بعد اندلاع الاحتجاجات في البحرين بقيادة المعارضة البحرينية عام 2011م، والتي طالبت بإنهاء النظام الملكي، تصاعد الدعم والتصريحات والمواقف الرسمية الإيرانية المعادية لمملكة البحرين، وقد بلغ عددها خلال عامي 2011م و2012م (42) موقفاً وتصريحاً صدرت عن مسؤولين رفيعي المستوى، بما فيهم المرشد الأعلى لإيران، الرئيس السابق أحمدى نجاد. وفي آذار/مارس 2016م أعلنت نيابة الجرائم الإرهابية بمملكة البحرين إنها قد حققت في (37) قضية إرهابية من العامين 2014م و2015م، شملت تنفيذ تفجيرات والتخطيط لأعمال إرهابية، والجدير وأن جميعها كانت من تنظيم خلايا وتنظيمات تلقت تدريباً في إيران (جرغون، 2016: 147).

في السعودية، برزت محاولات إيران لتحريض السكان الشيعة في شرق المملكة العربية السعودية، وجاءت أولى تلك المحاولات مع انتفاضة الأيام السبعة في شرق السعودية، في تشرين الثاني/نوفمبر 1979م، بعد الثورة الإسلامية الإيرانية بأشهر، والتي كانت مستوحاة من الثورة في إيران وبمناخ امتداد وتصدير لها. وفي أعقاب الانتفاضة، واصلت إيران جهودها الرامية إلى تحريك النشاط الشيعي المعارض في السعودية. وفي العام 1981م، أنشأ الحرس الثوري الإسلامي مكتباً باسم "مكتب حركات التحرر"، يهدف إلى دعم الجماعات الثورية في منطقة الخليج. وقد أقامت شخصيات شيعية دينية سعودية علاقات وثيقة مع هذا المكتب (النعمي، 2012: 572).

ومن ثم برزت الأزمة بين البلدين بسبب أعمال الشغب في مكة خلال موسم الحج عام 1987م، حين وقعت اشتباكات بين مجموعة من الحجاج الإيرانيين وقوات الأمن السعودية، وكانت

نتيجة الأحداث قطع السعودية العلاقات الدبلوماسية مع إيران وتقليل العدد المسموح من الحجاج الإيرانيين من (150,000) إلى (45,000) حاج، متمهةً إيران بتسييس الحج وبت الفوضى والاضطرابات. أما إيران فقامت بمقاطعة الحج في المواسم الثلاث التالية (بن جمعة، 2010: 442).

ومن ثم قامت إيران بإنشاء ودعم جماعة متشددة في السعودية، أطلق عليها اسم "حزب الله الحجاز". وقد اتهم أعضاء الجماعة بتنفيذ تفجيرات أبراج الخبر في العام 1996م، والتي راح ضحيتها تسعة عشر جندياً أميركياً (الطائي، 2010: 180).

في الكويت كذلك برزت الاتهامات لإيران بمحاولة تحريك الأقلية الشيعية. وكانت إيران قد عملت على إنشاء تنظيم حمل اسم "حزب الله - الكويت" في بداية الثمانينات، وتأسس بمجموعة من شيعة الكويت كانت تدرس في الحوزة الدينية في قم، وارتبط معظم أعضائها بالحرس الثوري الإيراني، وقد قام التنظيم في عام 1983م باختطاف طائرة كويتية وتوجهوا بها إلى مطار مشهد في إيران (الطائي، 2010: 184).

ومن ثم جاءت تفجيرات السفارة الفرنسية والأميركية ومطار الكويت عام 1983م، والتي اتهمت تنظيمات لبنانية مدعومة من إيران بارتكابها. وتلا ذلك محاولة اغتيال أمير الكويت، جابر الأحمد الصباح، عام 1985م، التي قام بها حزب الدعوة العراقي. وفي العام 1988م وقعت حادثة اختطاف طائرة "الجابرية"، والتي نفذها عدد من المقاتلين اللبنانيين المرتبطين بالحرس الثوري الإيراني، والذين طالبوا بالإفراج عن (17) سجيناً شيعياً محتجزاً لدى الكويت لدورهم في تفجيرات الكويت عام 1983م (محبوب، 2017: 26).

بعد حرب العراق عام 2003م، وما تلاها من تمدد لحضور الحرس الثوري في الساحة العراقية، تواترت التقارير الأمنية الكويتية التي كشفت عن بناء المخابرات الإيرانية لشبكات تهريب أسلحة إلى الكويت، كما تزايدت الاتهامات من قبل الكويت لإيران بدعم خلايا إرهابية. وفي العام 2011م أقدمت الكويت على طرد دبلوماسيين إيرانيين بتهمة التورط في قضية تجسس. ومن ثم كانت القضية الأبرز في العام 2015م، مع الإعلان عن كشف خلية حزب الله في الكويت والتي عرفت باسم "خلية العبدلي". وقد أُلقت الأجهزة الأمنية الكويتية القبض عليها في آب/أغسطس 2015م، وأعلنت الداخلية الكويتية آنذاك عن ضبط كمية من الأسلحة مهربة من العراق ومخبأة أسفل منازل قرب الحدود مع العراق (العلمي، 2017: 163).

وعلى صعيد العلاقة مع دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد كان هناك توتر دائم منذ استقلال الإمارات عام 1971م بخصوص النزاع حول الجزر الثلاث: أبو موسى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى. حيث قامت إيران بالسيطرة على الجزر في تشرين الثاني/نوفمبر 1971م عقب رحيل بريطانيا عنها، وقبل بضعة أيام من إعلان استقلال الإمارات في كانون الثاني/ديسمبر 1971م.

بالرغم من ذلك إلا أن العلاقات شهدت تقدماً على صعيد التعاون بين البلدين وعلى مستويات عدة. على المستوى الأمني، وفي تموز/يوليو 2019م، التقى وفد إماراتي من قادة خفر السواحل مع نظرائهم الإيرانيين في طهران، من أجل تحسين التعاون البحري بين البلدين في مضيق هرمز. وعلى المستوى الاجتماعي والسكاني يقدر عدد الإيرانيين الذين يقيمون في الإمارات بأكثر من نصف مليون إيراني. وعلى المستوى الاقتصادي فإنه وبحسب تقديرات العام 2011م، فقد استحوذ الإمارات على نحو (90%) من حجم التجارة بين دول الخليج وإيران، وبلغ التبادل التجاري في حينه قرابة (23) مليار دولار، إلا أنه قد هبط بعد ذلك تدريجياً بسبب العقوبات الغربية

والأمريكي المفروضة على إيران. وفي العام 2019م بلغ حجم التبادل التجاري بين الإمارات وإيران قرابة (11) مليار دولار، ولتكون بذلك الإمارات ثاني أكبر شريك تجاري لإيران (روسيا اليوم، 2021/1/24).

كانت ردة فعل دول الخليج بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979م وما رافقها من رفع لمبادئ وشعارات تصدير الثورة، والشروع بتحريك الأقليات الشيعية وتأسيس التنظيمات السريّة الهادفة لقلب أنظمة الحكم هو دعم العراق في الحرب العراقية الإيرانية، حيث اختارت دعم العراق وتمويله منذ بداية الحرب عام 1980م حتى النهاية عام 1988م. وبسبب موقف دول الخليج فقد ترسخ الاتهام الإيراني لها بتمويل حرب العراق الطويلة ضدها، وهو ما رسخ من انعدام الثقة والعداء لدى المعسكر المحافظ في إيران تجاه دول الخليج، بما في ذلك مواقف الحرس الثوري. وبحيث ترسخت النظرة لهذه الدول باعتبارها حليفة وتابعة لأمريكا، العدو الأول للثورة الإسلامية الإيرانية، وفقاً لمدرجات هذا المعسكر (آل سعد، 2018: 60).

تلا مرحلة الحرب العراقية الإيرانية مرحلة من التودد على صعيد العلاقات الإيرانية-الخليجية، تزامنت مع وفاة المرشد الأعلى السابق للثورة الإسلامية، الخميني، وانخفاض حدة الخطاب الثوري للجمهورية الإسلامية، وتولي رؤساء إصلاحيين لمنصب الرئاسة، بدايةً من أكبر هاشمي رفسنجاني الذي تولّى الرئاسة لولايتين خلال الفترة (1989-1997م)، ومن ثم محمد خاتمي، لولايتين أيضاً، خلال السنوات (1997-2005م). إذ برز معهما النهج الإيراني الأكثر وديّة تجاه دول مجلس التعاون، وفي عام 1999م كان خاتمي أول رئيس إيراني يزور المملكة العربية السعودية منذ الثورة (آل سعد، 2018: 40).

شهدت هذه المرحلة الجديدة تدشين علاقات أكثر دفئاً مع دول خليجية مثل عُمان وقطر، في حين ظلّ مستوى التوتر مرتفعاً مع الدول الأخرى. حيث بقيت البحرين أكثر قلقاً من جهة اعتبار بان هناك نية إيرانية لتقويض حكومتها، وكذلك ظلت أزمة الجزر الثلاث حاضرة مع الإمارات منذ مطلع السبعينات.

جاء هذا التحوّل على صعيد السياسة الخارجية الإيرانية كجزء من سياسة خارجية هادفة إلى إنهاء عزلة إيران الإقليمية والدولية، والسعي لتطوير المصالح المشتركة وتأسيس سوق إسلامية مشتركة. إلا أنهما قوبلا بمعارضة شديدة من قبل المعسكر المحافظ داخل النخبة الحاكمة في إيران.

شكّلت حرب العراق عام 2003م وما نجم عنها من إسقاط للنظام العراقي السابق نقطة تحول على صعيد العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون. وتحديداً بسبب تعاضم النفوذ الإيراني في المنطقة وتزايد إدراك دول الخليج لخطر التمدد الإيراني، وذلك إثر تقويض الغزو الأمريكي توازن القوى الحساس في المنطقة، وقضاؤه على قوة العراق، وتمهيد الطريق أمام إيران لتوسيع تأثيرها ونفوذها في المنطقة.

تعاضم النفوذ الإيراني في العراق بعد عام 2003م، وانعكس في التأثير على تشكيل القوى والتحالفات السياسية العراقية وتشكيل الحكومات. وذلك بعد أن كان العراق يشكّل حاجزاً استراتيجياً منيعاً في وجه إيران منذ انتصار الثورة الإسلامية عام 1979م. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قبل عام 2003م قد اعتمدت استراتيجية الاحتواء المزدوج لاحتواء كلٍ من العراق وإيران ومنع بروز أي قوة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط. لكن الحرب العراقية - الإيرانية التي استمرت ثمانين سنوات (1980-1988م)، ثم الحصار الذي تعرض له العراق بعد احتلال الكويت عام 1990م،

ووصولاً إلى الاطاحة بالنظام السابق عام 2003م، كل ذلك سمح لإيران بالتخلص من هذا العبء الاستراتيجي، بحيث تحوّل العراق إلى ساحة إيران، تمارس من خلالها المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وقد عملت إيران بقوة على دعم قيام نظام موالي لها في العراق، من خلال شبكة تحالفات واسعة، بحيث تحول دون استعادة تجربة النظام السابق، وتمنع قيام نظام سياسي عراقي مناوئ لها (العبيدي، 2020: 103).

مكّن التغلغل الإيراني في العراق من مواصلة تطويق النفوذ الإيراني لدول الخليج بمحور عراقي-سوري-لبناني-فلسطيني، من جهة الشمال، ومن ثم امتدّ جنوباً باتجاه اليمن. وكانت إيران قد سعت منذ مطلع الثمانينات لتكوين حلفاء في كل من العراق، وسوريا، ولبنان مستفيدةً من الحروب والصراعات بالمنطقة. خلال الحرب العراقية الإيرانية، عملت إيران على تكوين جماعات موالية لها من العراق، حيث استضافت معسكرات لمقاتلين عراقيين قاتلوا إلى جانبها خلال الحرب، وكان الكثير من المقاتلين قد أصبح لاحقاً من قيادات حزب الدعوة الإسلامية، بما فيهم رئيس الوزراء العراقي الأسبق نوري المالكي (حسين، 2009: 123).

ومن ثم جاءت الاستفادة الإيرانية من الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982م، فباشرت بتكوين ودعم فصائل لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي هناك، لتكون تلك بداية علاقات إيران مع قوى غير رسمية في لبنان، وكان أبرزها حزب الله، الذي تأسس بإشراف مباشر من الحرس الثوري الإيراني عام 1982م. وبعد قرار حليفها حزب الله بالمشاركة في الانتخابات اللبنانية والدخول إلى الحكومة اللبنانية عام 2005م، أصبحت إيران تملك القدرة على التعاطي والتأثير وتشكيل الحكومة أو تعطيلها في لبنان (الأشعل، 2008: 165).

أما فيما يخصّ علاقة التحالف مع سوريا، فقد بدأت منذ انحياز سوريا إلى إيران في الحرب مع العراق (1980-1988م)، وقد كانت سوريا بوابة إيران إلى لبنان وإلى تشكيل ودعم حزب الله في لبنان. وفي فلسطين، دعمت إيران حركات من خارج منظمة التحرير ومناوئة لاتفاقية أوسلو، وبالتحديد حركتي حماس والجهاد الإسلامي (عبد القادر، 2007: 123).

في اليمن، اتجه الحرس الثوري الإيراني نحو بناء العلاقة مع الحوثيين منذ التسعينات من القرن الماضي، في علاقة اكتسب طابعاً مذهبياً. ومن ثم جاءت الاستفادة من اندلاع الأزمة في اليمن منذ العام 2011م. ومع سيطرة الحوثيين على صنعاء في أيلول/سبتمبر عام 2014م، اعتبرت إيران أن بلداً عربياً جديداً أصبح ضمن مناطق نفوذها. ويسبب الموقع الحساس لليمن في الخاصة الجنوبية للسعودية، فإن هذه السيطرة عززت من الصدام بين إيران وحلفائها من جهة، والسعودية من جهة أخرى. وبالتالي، جاء قرار الملك السعودي، سلمان بن عبد العزيز، بإطلاق عاصفة الحزم في آذار/مارس عام 2015م، بعدما استشعرت السعودية وجود الخطر والتهديد المباشر للمملكة العربية السعودية والأمن الإقليمي لدول الخليج الأخرى أيضاً، الذي سوف تسببه السيطرة الحوثية في اليمن، وبخاصة مع تطوير القدرات الهجومية الصاروخية لدى الحوثيين وامتلاكهم نحو (250) ألف صاروخ، موجه نحو السعودية ودول الخليج (الجبارت، 2018: 81).

في العام 2015م، برز التخوف الخليجي من الاتفاق النووي وما قد يترتب عليه، وذلك مع إتمام التوقيع على الاتفاق في تموز/يوليو من ذلك العام. وكان التوتر والقلق الخليجي من إيران قد تزايد مطلع الألفية الجديدة مع انكشاف برنامج إيران النووي السري، إذ أنّ تمسك إيران بمشروعها النووي، يكسبها في حال امتلاك السلاح النووي، قوة مضاعفة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

يضاف إلى ذلك تهديد البرنامج الصاروخي الإيراني. وبعد إقرار الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة (1+5) تصاعد التخوف الخليجي من استغلال إيران المكاسب والفوائد السياسية والاقتصادية للصفقة النووية لتعزيز هيمنتها على الشرق الأوسط بما في ذلك ممارسة سياسة أكثر عدوانية (آل سعد، 2018: 61).

لم يكن الكف عن صنع القنبلة هو هدف دول الخليج الوحيد، ولكن ما أرادته هو تغيير في سياسة إيران الخارجية تجاه المنطقة. وبرز التخوف لدى دول الخليج من أن الولايات المتحدة بعد الاتفاق سوف تبدأ باعتبار دول الخليج أقل استراتيجية وأهمية، والسماح لإيران بممارسة دور أكبر في المنطقة وإيصال مهمة الحفاظ على أمن الخليج لها، وإعادتها إلى وضعية شرطي الخليج التي كانت تحظى بها زمن الشاه (آل سعد، 2018: 63).

يمكن استنتاج أن العلاقات بين إيران ودول الخليج، منذ انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام 1979م، كانت في مجملها علاقات مضطربة يسودها التوتر، وقد طغى عليها التوجس وعدم الثقة بالجانب الآخر، وخصوصاً من قبل دول الخليج التي رأت أن الثورة في إيران تهدف إلى التمدد خارج حدودها وقلب أنظمة الحكم في دول الجوار، مستغلةً في ذلك مكونات اجتماعية كالمكوّن الشيعي وما يرتبط به من مطالب اجتماعية وسياسية في هذه الدول. وقد تضاعف القلق الخليجي من إيران بعد سقوط حائط الصدّ الذي كان يمثله النظام العراقي السابق عام 2003م، إذ تعزز الاستشعار لخطر تطويق إيران وحلفائها لدول الخليج، وهو ما اكتمل وبلغ ذروته مع سيطرة الحوثيين على العاصمة اليمنية صنعاء عام 2014م.

الفصل الرابع

تأثير سياسة عمان الخارجية تجاه إيران على الأمن القومي
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمسارات المستقبلية

الفصل الرابع

تأثير سياسة عُمان الخارجية تجاه إيران على الأمن القومي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمسارات المستقبلية

تتميز سلطنة عُمان في علاقتها بالجمهورية الإسلامية عن سواها من دول الخليج العربية وذلك من حيث كونها قد حافظت على علاقات إيجابية وودية مع إيران عبر أكثر من خمسة عقود وذلك على الرغم مما طرأ من تحولات وتغيّرات سواء في إيران أو السلطنة أو على مستوى المنطقة. وقد سعت السلطنة عبر هذه العلاقة إلى تأسيس وترسيخ منظور ومقاربة مختلفة مع دولة جارة ذات أهمية وثقل بحجم إيران، وبحيث تكون بعيدة عن حالة التوتر والعداء وقائمة على التعاون والحوار. وقد كان لهذه العلاقات الثنائية بين البلدين بالضرورة تأثيرات على سائر أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

يجيب هذا الفصل على السؤال: ما هو تأثير سياسة سلطنة عُمان الخارجية حيال إيران على أمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية؟ بحيث خصص المبحث الأول منه لاستيضاح التأثيرات للعلاقات العُمانية - الإيرانية على أمن دول الخليج، أما المبحث الثاني فخصص لاستشراف ملامح التأثير المستقبلي لهذه العلاقة والسياسة على أمن دول منطقة الخليج العربي.

وقد اعتمد الباحث في هذا الفصل كلاً من المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستشرافي.

المبحث الأول

تأثير سياسة عمان الخارجية تجاه إيران على الأمن القومي لدول الخليج

تمثل دور سلطنة عُمان في منطقة الشرق الأوسط عبر العقود الماضية، بتبني سياسة الحياد الإيجابي، والسعي المستمر للتقريب بين الأطراف المتنازعة والقيام بدور الوساطة وحلّ النزاعات بين مختلف دول المنطقة، وخصوصاً بين إيران، التي كانت علاقات عُمان معها باستمرار إيجابية، وبين دول الخليج الأخرى من جهة أخرى، والتي ظلّت علاقاتها مع إيران في طور التوتر والنزاع معظم الأحيان، وبالتحديد منذ قيام الجمهوريّة الإسلاميّة في إيران عام 1979م.

في عام 1981م جاء تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية، هي الخطوة التي جاءت بدافع من أسباب ودوافع متعددة، أهمها الإحساس بالأخطار المتزايدة التي تهدد الأمن القومي لدول شبه الجزيرة العربية، وفي مقدمتها الخطر الذي مثّله الثورة الإسلاميّة في إيران، وما رافقها من بروز المخاوف من مشروع تصدير الثورة إلى دول الجوار (الباز، 2018: 68).

حافظت سلطنة عُمان على علاقات ايجابية ومستقرّة مع إيران، وبدأت تقوم بدور الوسيط بينها من جهة وبين دول الخليج من جهة أخرى، وهو ما ظهر بدايةً في الدور الذي قامت أثناء حرب الخليج الأولى (الحرب العراقية-الإيرانية)، حين رفضت دعوات القطيعة الدبلوماسية والاقتصادية مع إيران، ورفضت السماح للعراق باستخدام أراضيها لضرب إيران، واحتضنت المحادثات السريّة بين العراق وإيران للتوصّل إلى اتفاق وقف إطلاق النار. وبذلك فإن السلطنة سعت عبر ممارسة هذا الدور لوقف الحرب التي تسببت في خسائر اقتصاديّة وبشريّة بالغة لأطرافها ودول منطقة الخليج عامّة (البلوشي، 2016: 58).

أدت علاقة سلطنة عُمان بإيران دوراً إيجابياً هاماً في الدفع باتجاه إعادة العلاقات الإيرانية - الخليجية في أعقاب الحرب العراقية - الإيرانية. وفي مقدمتها العلاقات بين السعودية وإيران، حيث توسطت عُمان وساهمت في إعادة العلاقات الدبلوماسية بين إيران والسعودية التي استؤنفت بالفعل عام 1991م، بعدما كانت قد قطعت عام 1987م، إثر أحداث مكة في ذلك العام. وبذلك كانت الدور العماني غير مقتصر على إنهاء الحرب في الخليج، وإنما تجاوز ذلك إلى الدفع باتجاه تدشين عهد جديد من التعاون والوفاق والاستقرار بين دول منطقة الخليج العربي بما ينعكس إيجاباً على تعزيز أمنها القومي (الأسطل، 1999: 105).

في عام 1997م، بدأت الجهود العمانية تُثمر بشكل أكبر مع وصول الإصلاحية محمد خاتمي إلى منصب الرئاسة في إيران، صاحب سياسة "نزع التوترات، لتبدأ مرحلة من تحسن العلاقات الإيرانية - الخليجية. وجاء التأثير العُماني مع دخول العقد لأول من الألفية الثالثة عبر اتجاه دول الخليج أكثر فأكثر نحو اتباع النموذج العُماني في العلاقات مع إيران، وهو ما ظهر مع إقدام بعض دول المجلس على توقيع اتفاقيات أمنية مع إيران. وكانت البداية مع الكويت التي وقعت اتفاقاً مع إيران في تشرين الأول/أكتوبر 2000م على تشكيل لجنة أمنية مشتركة، هدفها التعاون في مجالات مكافحة تهريب المخدرات ومواجهة التسلل البحري ومكافحة الإرهاب (جرغون، 2016: 209).

في السابع عشر من نيسان/أبريل 2001م، قامت المملكة العربية السعودية بتوقيع اتفاقية أمنية مع إيران، وقد صدر في أعقاب توقيع الاتفاقية بيان مشترك أكد فيه الجانبين، السعودي والإيراني، على ضرورة تفعيل التعاون فيما بينهما بشأن القضايا الإقليمية من أجل تعزيز السلام والاستقرار بالمنطقة، وذلك بالنظر لما يتمتع به البلدان من إمكانات وطاقت، واعتبرا أن الاهتمام بالقضايا

الاقليمية هو مسئولية مشتركة تقع على عاتق بلدان المنطقة وفي طليعتها إيران والسعودية، ولاقت تلك الاتفاقية ردود فعل إيجابية واسعة النطاق (بن جمعة، 2010: 481).

في تشرين الأول/أكتوبر 2002م، قامت دولة قطر بتوقيع مذكرة تفاهم مع إيران، شملت التعاون في مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة وغسيل الأموال. وفي الحادي عشر من آذار/مارس 2003م، قامت مملكة البحرين بتوقيع اتفاق أمني مع إيران، يقوم على مكافحة التعامل غير المشروع في المواد المخدرة والتهريب الجمركي، والاتجار في الأسلحة والذخائر، والجريمة المنظمة (بن جمعة، 2010: 482).

ترافق تحسّن العلاقات مع زيادة في الزيارات المتبادلة الرسمية بين دول مجلس التعاون وإيران، والتي بلغت ذروتها مع حضور الرئيس الإيراني الأسبق، محمود أحمدني نجاد، الدورة الثامنة والعشرين للمجلس الأعلى لدول الخليج العربية، والتي انعقدت في الدوحة عام 2007م، ليكون أول رئيس إيراني يحضر اجتماعات المجلس الأعلى لدول الخليج العربية (جرغون، 2016: 124).

وبذلك فإن العلاقات الجيدة لسلطنة عُمان مع إيران كان لها دوراً إيجابياً عبر تقديمها نموذجاً ناجحاً لإقامة العلاقات الثنائية بين الدول الخليجية وإيران بما عزز ودفع لمزيد من هذا العلاقات لدى دول أخرى من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

كما كان للعلاقات العُمانية الإيرانية الإيجابية على الصعيد الاقتصادي أثرها في تعزيز التعاون والتنسيق بين دول الخليج وإيران في إطار منظمة أوبك، وكذلك تعزيز التبادلات التجارية بين البلدين حيث وصل إجمالي حجم التبادل التجاري بين إيران ودول الخليج عام 2000م إلى نحو أربعة مليارات دولار (العلوي، 2011: 133).

وكذلك كان للتحكم المشترك في مضيق هرمز الاستراتيجي بين سلطنة عُمان وإيران، كان له باستمرار أثره على أمن دول مجلس التعاون الاقتصادي، وذلك فيما يتعلق بتسهيل مرور سفن الملاحة العالمية من وإلى الخليج العربي. إذ أنه في حال الاغلاق سيؤدي ذلك إلى تعطل حركة التجارة واختلال حركة تصدير النفط، وتضرر اقتصادات دول الخليج (العلوي، 2011: 134).

بعد مرحلة الانفراج، بدأت التوترات بين إيران ودول الخليج العربيّة تتصاعد من جديد، وذلك إثر حرب العراق عام 2003م، وسقوط نظام صدام حسين الذي كان دوره مهماً في تحقيق التوازن العربي مع إيران بالمنطقة، ومع تصاعد الاضطرابات بالمنطقة العربيّة عام 2011م، بدأت الأزمات بالتصاعد، وكانت أبرزها الأزمة في البحرين عام 2011م، حين اتهمت العائلة المالكة ودول الخليج إيران بتخطيطها لإسقاط نظام الحكم في البحرين، عبر دعم المعارضة في البحرين، وذلك بالتزامن مع تكرار التصريحات الإيرانية المدعيّة أن البحرين جزء من إيران. ومع تصاعد التوتر، سعت إيران لأن تكون سلطنة عُمان طرفاً في الوساطة الإيرانية-الخليجية، وفي الرابع من أيار (مايو) 2011م أرسلت إيران وزير خارجيتها، علي أكبر صالح، إلى سلطنة عُمان، والتقى بالسلطان قابوس طالباً منه إعادة الأمن والاستقرار إلى البحرين بعد دخول قوات درع الجزيرة فيها (الطائي، 2013: 112).

في العام 2014م برز الحديث عن اتفاق سريّ إيراني-إماراتي، بوساطة عُمانية، حول الجزر الثلاث التي تعتبرها الإمارات محتلة من قبل إيران، يتضمن احتفاظ إيران بحقوق قاع البحر حول الجزر الثلاث، في حين يكون لدولة الإمارات السيادة على أراضي الجزر. وجاء الدور العُماني في هذا الاتفاق عبر قيام السلطنة بدور الوساطة وفتح قنوات التواصل، إذ قامت السلطنة بوساطة على

مدى الأشهر الستة السابقة بين الدولتين، وذلك عبر استضافة مُحادثات سرّية أفضت إلى الاتّفاق (swissinfo, 5/2/2014).

وبالتزامن مع ذلك برز الدور العُماني في الاتّفاق النووي الإيراني مع المجموعة الدولية (1+5)، حيث، استضافت عُمان المحادثات السرية منذ عام 2013م، والتي تمخضت عن التوصل إلى الاتّفاق المرحلي في تشرين الثاني/نوفمبر 2013م، ومن ثم جرى التوصل إلى الصيغة النهائية في تموز/يوليو من العام 2015م (القيسي، 2016: 255).

من منظور دول الخليج العربية فإن البرنامج النووي الإيراني يعتبر بمثابة تهديد صريح لأمنها القومي. وذلك بالرغم من ادعاء إيران أنها تطور البرنامج لأغراض سلمية فقط، إلا أن تأكيدات وتحذيرات الأمريكيين والوكالة الدولية للطاقة الذرية حول البعد العسكري للبرنامج أشاعت المخاوف والشكوك حول ما إذا كانت إيران تنوي تطوير البرنامج لأغراض عسكريّة.

استضافت سلطنة عُمان المحادثات بين المسؤولين الأميركيين والإيرانيين في الفترة التي سبقت الاتّفاق النووي المرحلي، الذي وقع في جنيف أواخر تشرين الثاني/نوفمبر 2013م. كما ولعبت السلطنة دوراً في تسويق الاتّفاق لدى الحكومات العربيّة المتشكّكة وخصوصاً المملكة العربية السعودية. وعقب الاتّفاق المرحلي، رحّب وزراء خارجيّة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالاتّفاق، في اجتماعهم ذلك الشهر بالكويت، وأعربوا عن ترحيبهم بالخطوات المبذولة لإيجاد طرق لتخطي الخلافات بشأن الملف النووي الإيراني (الجزيرة نت، 25/11/2013).

بالتزامن مع توقيع الاتّفاق المرحليّ، أكد الرئيس الإيراني، حسن روحاني، أن: ((البرنامج النووي الإيراني سلمي تماماً ولا يشكل أي انتهاك للقانون الدولي. وأن هناك أولوية لتحسين العلاقات مع دول الجوار على جميع المستويات لتعزيز الأمن واستعادة الاستقرار في المنطقة.

ورغبته في إقامة علاقات مع دول الخليج تقوم على الصداقة والمصالح المشتركة)) (طلحة، 2016: 4).

تمخّض عن الاتفاق المرحليّ التوصل إلى الاتفاق النهائي في تموز/يوليو عام 2015م، والذي تعرض لتهديد إثر قرار الرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب، بالانسحاب من الاتفاق في أيار/مايو 2018م. إثر ذلك أعلنت سلطنة عمان، باعتبارها كانت ذات دوره ما في التوصل للاتفاق، أنها تتابع التطورات عقب الانسحاب الأمريكي من الاتفاق، وحدّرت من أن ((خيار المواجهة ليس في مصلحة أي من الأطراف)) (آل سعد، 2018: 128).

استمرت السلطنة بالسعي للدفع مجدداً باتجاه إعادة تفعيل الاتفاق، وفي الحادي عشر من شباط/فبراير 2021م، أعلن وزير الخارجية العماني، بدر البوسعيدي، أن بلاده مستعدة للمساعدة في إنقاذ الاتفاق النووي الإيراني الموقع في عام 2015م. وهو ما يأتي في إطار حرص السلطنة على تخفيض مستوى التوتر وحدة النزاع في المنطقة، وبما يخدم غايات تعزيز الأمن القومي في منطقة الخليج العربي.

كذلك برز أيضاً دور سلطنة عُمان في الأزمة اليمنية المتصاعدة منذ العام 2015م، وذلك في مسعى للتوصل لحلّ لهذه الأزمة التي استنزفت عدداً من دول الخليج وشكلت تهديداً مباشراً لأمنها، إذ قامت السلطنة بأداء دور الوسيط المحايد بين مختلف أطراف الأزمة، واستضافت المحادثات منذ حزيران/يونيو من العام 2015م، حيث كان لها دور في التمهيد لإجراء مفاوضات جنيف في ذلك الشهر (شحاتة، 2016: 32).

وفي أيلول/سبتمبر 2019م، استضافت مسقط محادثات بين السعودية والحوثيين. وفي السادس والعشرين من شباط/فبراير من عام 2021م عقد مسؤولين أمريكيين اجتماعاً مع ممثلين

من الحوثيين، وذلك في ظل سعي إدارة الرئيس الأميركي جوزيف بايدن لوضع نهاية للحرب اليمنية (رويترز، 2021/3/3).

كذلك كان للسلطنة دور ومحاولات للقيام بدور الوساطة في الأزمة السوريّة، وهي من الأزمات ذات الأثر على الأمن القومي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نظراً للأهميّة التي تمثلها سوريا وموقعها ضمن الفضاء العربي. وكانت سلطنة عُمان هي الدولة الوحيدة في مجلس التعاون لدول الخليج العربي التي لم تقم بقطع العلاقات مع سوريا. وفي تموز/يوليو عام 2019م جاءت زيارة وزير الخارجية العُماني السابق، يوسف بن علوي، لسوريا، ولقائه بالرئيس السوري، بشار الأسد، والتي حملت الرسائل الإيجابية، ضمن المساعي لإعادة سوريا للجامعة العربية، وذلك في ظل القناعة بأهمية المصلحة القومية في ذلك، باعتبار سوريا بلد مهم عربياً، وإقليمياً.

تجد الدراسة بأنّ سلطنة عُمان سعت لتعزيز الاستقرار بمنطقة الخليج العربي، بما يسهم بتعزيز الأمن القومي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك عبر التزامها بالحياد الإيجابي وممارسة دور الوساطة، وفي مقدمة ذلك دور الوساطة بين إيران من جهة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربي من جهة أخرى، وهو ما كانت السلطنة مؤهلة للقيام به بسبب العلاقات والصلات المستقرة والايجابية التي تجمعها مع إيران. وقد ظهر ذلك في مساعي عُمان للتوسط في أزمات عدّة خلال العقد الأخير، كالأزمة البحرينية واليمنية والسوريّة، وكذلك في المساعي العُمانية للتوصل إلى إنجاح الاتفاق النووي الإيراني، وهو ما ترى السلطنة بأن تحقّقه ينعكس إيجاباً على أمن واستقرار منطقة الخليج العربي ودولها.

وتجد الدراسة أنه قد كان للعلاقات الجيدة لسلطنة عُمان مع إيران دوراً إيجابياً في انفراج العلاقات الإيرانية-الخليجية، وذلك عبر تقديمها نموذجاً ناجحاً لإقامة العلاقات الثنائية بين الدول

الخليجية وإيران، بما عزز ودفع لقيام المزيد من هذه العلاقات لدى دول أخرى من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي. وهو ما اتجه للتحقق بشكل متسارع خلال عقد التسعينات من القرن الماضي وبداية العقد الماضي، وبالتحديد منذ تولي الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي منصب الرئاسة في إيران عام 1997م.

المبحث الثاني

المسارات المستقبلية المتوقعة لسياسة عمان الخارجية تجاه إيران وأثرها على الأمن القومي لدول الخليج

يرتبط مستوى وشكل حضور وتأثير الدور الذي من المتوقع أن تمارسه سياسة سلطنة عُمان الخارجية على مستوى منطقة الخليج العربي، وتحديدًا فيما يتعلق بعلاقتها مع إيران، وما ينعكس وينتج وينبني عليها من تداعيات على منطقة الخليج العربي وأمن دولها، يرتبط ذلك بطبيعة السيناريوهات والمسارات المتوقعة للعلاقات عموماً على مستوى المنطقة وتحديدًا بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وحلفائها من جهة، وبين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي من جهة أخرى.

وفي حال ساد سيناريو الصدام المباشر، بين إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بما يتضمنه ذلك من تصاعد لحدّة التوتر في العلاقات بين الجانبين، وتجاوز نقطة التوازن، والوصول إلى وقوع مرحلة القطيعة وإغلاق قنوات الحوار ووقوع صدامات عسكريّة مباشرة، فإن دور سلطنة عُمان في هذه الحالة سيكون أكثر محدودية، إذ إن الدور العُماني يصعد ويبرز كلما ساد التوجه بالمنطقة نحو التهدئة وتفعيل قنوات الحوار، المباشرة وغير المباشرة، وهو الدور الذي تصدره السلطنة على مستوى المنطقة، وذلك بالنظر إلى كونها تلتزم الحياد وتتجنب الدخول في حالة عداء وصدام مع أيّ دولة، وتحفظ دائماً بمستوى عالي من الثقة من قبل جميع الأطراف.

إلا أن فرص تحقق مثل هذا السيناريو الصّدّامي تبقى ضئيلة ومستبعدة، وذلك في ظلّ حرص كافة الأطراف على تجنب الوصول إلى مرحلة القطيعة التامة والصّدّام المباشر لما يسببه ذلك من استنزاف وإلحاق أضرار بالغة بكافة الأطراف، بما في ذلك من تداعيات وخسائر بشرية ومادية

واققتصادية فادحة. كما أن المنطقة تحظى باهتمام وحرص دولي على عدم انتقالها إلى مثل هكذا مرحلة من الصراع المشتعل، خصوصاً من منظور أمن الطاقة العالمي، بالنظر إلى كونها تصدّر نسب كبرى من صادرات النفط العالمية، تقدر مؤخراً بنحو الأربعين بالمئة، والحرص الدولي على الحفاظ على سلامة حركة مرور الإصدارات النفطية، إضافة إلى سلامة حركة الشحن التجاري في الممرات البحرية بالمنطقة (قيلان، 2020: 341).

أما السيناريوهات الأخرى المتوقع سير الأحداث والمواقف ضمنها بالمنطقة، فهي المراوحة ما بين سيناريو المد والجزر، وهو السيناريو السائد بالمنطقة حالياً، بما يتضمنه من شد وتوتر في بعض الأحيان، وليونة ومرونة في أحيان أخرى، وما بين سيناريو الانفتاح وتعزز فرص التقارب والتعاون بين مختلف دول المنطقة، وما يقترن بذلك من تغليب مبادئ حسن الجوار وتقديم المصالح المتبادلة.

إن السيناريو المرجح هو سيناريو المد والجزر، وذلك بالنظر إلى المعطيات الإقليمية والدولية، إذ لم تصل العلاقات بين الجانبين بعد إلى مرحلة التعاون والبناء في ظل بقاء حالة التنافس والتوجّس السائدة، ولكنها في نفس الوقت فإن دول المنطقة تميل إلى تجنب حالة الصراع الشامل، وتحقيق قدر من التفاهم والتقارب بما يجنبها المزيد من الاستنزاف ويقلل من المخاطر والتهديدات لأمنها (الحري، 2020: 89).

وفي حالة كِلا السيناريوهين، المد والجزر، أو التقارب، فإن التعويل الأكبر سيكون على قنوات التواصل والحوار، والتي تضطلع وتمتلك سلطنة عُمان النصيب والدور الأكبر فيها، باعتبارها قد اضطلعت بممارسة هذا الدور وحافظت عليه منذ العام 1979م، نظراً لتجنبها الدخول في حالة من الصدام مع إيران، واحتفاظها بعلاقات إيجابية معها، كما تقدم بيانه وتفصيله في هذه الدراسة.

وبحسب المعطيات الراهنة في منطقه الشرق الأوسط فإن السيناريو المرجح هو تعزيز دور السلطنة على مستوى تفعيل دورها كمحرك لقنوات التواصل والحوار وتعزيز التفاهات والتقارب بين دول المنطقة، وبخاصة بين إيران وحلفائها من جهة، وبين دول الخليج من جهة أخرى، وزيادة أهمية دورها على هذا الصعيد. وذلك بالنظر إلى التغيرات السياسيّة الكبيرة التي تشهدها المنطقة، وخصوصاً في أعقاب وصول الإدارة الديمقراطيّة والرئيس الديمقراطي جو بايدن إلى البيت الأبيض في واشنطن.

وقد تزايدت المؤشرات على تفعيل قنوات الحوار والتواصل والتوجه نحو عقد التهدئات والتقارب منذ وصول الرئيس الأمريكي جو بايدن إلى البيت الأبيض، إذ شهدت منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط جملة من الأحداث والتغيرات التي قد تغير باتجاه تغليب الحوارات على حساب الصدمات والتوترات، وهو ما يبرز ويتصاعد دور السلطنة ضمنه، وكان في مقدمة التغيرات إتمام المصالحة الخليجيّة في قمة العُلا بالسعوديّة، وحدث تطورات في الأزمة اليمنيّة، وعودة الاتفاق النووي الإيراني للواجهة من جديد، بعدما كان قد تعطلّ وبات مهدداً خلال سنوات حكم الرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب، ومن ثم بروز التفاهات الاخيرة، خلال شهر آذار/مارس 2021م، وتجاوز مرحلة الخصام بين كل من تركيا ومصر.

جاءت تلك التغيرات في ظل انتهاج إدارة الرئيس الديمقراطي سياسة مغايرة في قضايا الشرق الأوسط، وتلك التي تمسّ بشكل مباشر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة وجارتها إيران، وهو ما يفرض عليها ضرورة الاتجاه نحو خيار الحوار والتقارب تبادل الرؤى حول القضايا الإقليمية والدولية، وهنا يبرز دور سلطنة عُمان كوسيط معتمد لتفعيل هذا الخيار.

وبالفعل، سرعان ما برز هذا الدور عبر تزايد زخم التحركات الدبلوماسية التي شهدتها العاصمة العُمانية مسقط خلال زيارات متعددة للمسؤولين من المنطقة والعالم، حيث أن هذه التحركات تعطي مؤشراً على الجهود العُمانية المبذولة على هذا الصعيد.

تجسّد الدور العُماني في المرحلة الجديدة مع تحول العاصمة العُمانية مسقط، في الأشهر الأولى من العام 2021م إلى قبلة لوزراء خارجية ومسؤولين من دول عدّة. ففي الرابع والعشرين من شباط/فبراير 2021م، زار وزير الخارجية السعودي، الأمير فيصل بن فرحان آل سعود، مسقط، وناقش مع نظيره العُماني أهمية العمل الخليجي المشترك في إطار مجلس التعاون، وتعزيز المصالح المشتركة بين البلدين، وتبادلاً وجهات النظر حول عدد من القضايا الإقليمية والدولية، إضافة إلى تأكيدهما مؤازرة ودعم كافة الجهود الرامية إلى ترسيخ دعائم الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة (الشرق الأوسط، 2021/2/25).

وفي نهاية الشهر ذاته زار مسؤولين من وزارة الخارجية الأمريكية مسقط والتقوا بوفد من جماعة أنصار الله (الحوثيين). وفي مطلع شهر آذار/مارس 2021م زار وزير الخارجية السوري، فيصل المقداد، العاصمة مسقط، وسط حديث ومراهنة على دور عُماني في دعم مسار العودة السورية لجامعة الدول العربية.

هذا الزخم الدبلوماسي الذي شهدته مسقط مؤخراً يعطي مؤشراً على أهمية الدور الذي تضطلع به عُمان في ظل سياسة الحياد الإيجابي التي تتبناها السلطنة في سياستها الخارجية، وهو الدور الذي من المرجح أن تزداد المراهنة والاعتماد عليه في المرحلة القادمة، وبما يخدم تحقيق مصالح دول المنطقة وتعزيز أمنها القومي، من خلال تحقيق قدر أكبر من التفاهات والابتعاد عن الحروب والصدمات وما تسببه من خسائر على كافة المستويات. إذ أنّ سياسة سلطنة عُمان تتسم

بالانحياز إلى تفعيل آليات الحوار كخيار وحيد لحل الأزمات والنزاعات والصراعات في المنطقة، وهي بذلك تسعى إلى إبعاد منطقة الخليج العربي والمنطقة العربية ودولها عن التوتر والصراعات.

ويبرز في مقدمة المساعي العُمانية العمل على إيجاد منظومة أمنية سلمية بين إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وهو ما تهدف السلطنة إلى تحقيقه عبر دعم مسار إنجاز الاتفاق النووي الإيراني، والذي كان للسلطنة دور حيوي في توقيعه بين طهران ومجموعة الـ (1+5) في تموز/يوليو 2015م، كما تقدم تفصيله.

ومن جديد، ومع انتعاش الآمال الدبلوماسية في تخفيف حدة الاحتقان الذي تصاعد خلال فترة حكم الرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب، وتزايد المؤشرات على قرب العودة إلى الاتفاق، وإن بصيغة جديدة، بما في ذلك القرار الأمريكي الأخير بالإفراج عن الاموال الإيرانية المجمدة في العراق، مطلع آذار/مارس 2021م، تبدو سلطنة عمان وسيطاً مقبولاً للطرفين، الأمريكي والإيراني، وذلك بالنظر لكونها تحتفظ لنفسها بدور الوسيط الموثوق به من الجميع في كافة الخلافات والصراعات على مستوى المنطقة (روسيا اليوم، 2021/3/7).

ومن ثم يبرز الدور العُماني كذلك على صعيد التوصل إلى صيغة توافقية لحل الحرب المندلعة في اليمن منذ ست سنوات، وذلك مع تصاعد وتيرة الجهود المبذولة لاحتواء الوضع والتوصل إلى حلّ في اليمن، بما في ذلك تقديم السعودية مبادرة لإنهاء كافة أعمال القتال، في الثاني والعشرين من آذار/مارس 2021م، وقد جاء ضمن هذا السياق استضافة عُمان مؤخراً المحادثات بين مسؤولين أمريكيين ووفد حوثي أواخر شباط/فبراير 2021م (رويترز، 2021/3/3).

حيث سيكون لسلطنة عُمان دوراً هاماً في تحقيق تقدم ضمن هذا الإطار، إذ أن الأطراف ستكون محتاجة إلى انخراط عُمان، وذلك باعتبار أنها الأقدر على استضافة وتفعيل قنوات

التواصل والحوار مع الأطراف المعنية، بما في ذلك الجانب الحوثي، المرتبط بحليفته إيران، وبحيث تسهم في التوصل إلى اتفاق ينال رضا وثقة كافة الأطراف، وتكون السلطة ضامناً للالتزام كافة الأطراف به.

وهكذا، فإن دور سلطنة عُمان خلال المرحلة القادمة يتمثل في القيام بدور الوساطة في العديد من ملفات المنطقة، من الملف النووي الإيراني، إلى محادثات إنهاء الحرب في اليمن. ويضاف إلى هذين الملفين أيضاً، الدخول العُماني على خط مساعي التوصل إلى حل نهائي للأزمة السوريّة، وهي الأزمة ذات الصلة المباشرة على صعيد العلاقات الإيرانية-الخليجيّة، وتحديدًا فيما يتصل بالمخاوف الخليجية من زيادة وتمدد للنفوذ الإيراني على مستوى المنطقة، بما في ذلك سوريا، التي تمكن إيران من تحقيق انتشار عسكري فيها على الأرض خلال سنوات الحرب الماضية.

وقد برز الدور العُماني بالملف السوري، في التاسع عشر من آذار/مارس 2021م، مع زيارة وزير الخارجية السوري، فيصل المقداد، إلى سلطنة عمان، والتي بدت مثيرة للاهتمام في توقيتها. وخصوصاً أنها جاءت بعد جولة وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، إلى منطقة الخليج، وتساعد الحديث عن عودة سوريا لجامعة الدول العربية. حيث تحظى السلطنة بثقة عالية من قبل سوريا، وذلك باعتبار إنها الدولة الخليجية الوحيدة التي لم تقطع صلاتها مع سوريا منذ بدء الأزمة (روسيا اليوم، 2021/3/19).

وفي ذات السياق وذات التوجه العُماني للمضيّ قدماً في حلّ أزمات المنطقة، وفي الثامن والعشرين من نيسان/أبريل 2021م استضاف وزير الخارجية العُماني، بدر بن حمد البوسعيدي، في العاصمة العُمانيّة، مسقط، نظيره وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، وبحضور الناطق

باسم الحوثيين، حيث جرى التأكيد في اللقاء على ضرورة إطلاق مفاوضات يمنية يمنية من أجل حل الحرب المستمرة في اليمن منذ العام 2015م (الجزيرة نت، 2021/4/28).

مما تقدم ترجح الدراسة أن المرحلة القادمة سيكون فيها المزيد من التفعيل والتوجه نحو اعتماد قنوات وخيارات التواصل والحوار على مستوى المنطقة، وتحديدًا بين كل من إيران وحلفائها من جهة، وبين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من جهة أخرى، وبأنه سيكون لسلطنة عُمان دور هام على هذا الصعيد، فيما يتعلق باضطلاعها دور هام على صعيد استضافة وقيادة الحراك الدبلوماسي الساعي للتخفيف من حدة مختلف الأزمات بالمنطقة، وبما ينعكس بالنهاية إيجاباً على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عبر تجنبها الصراعات وما تتطلبه من تكاليف وأعباء على كافة المستويات.

الفصل الخامس
الخاتمة، الاستنتاجات والتوصيات

الفصل الخامس

الخاتمة، الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الخاتمة

تناولت الدراسة أسباب تميّز وخصوصية سياسة سلطنة عُمان الخارجيّة، وبخاصة المحافظة على مبادئ سياسة الحياد الإيجابي والبعد عن التدخل في شؤون الدول الأخرى وتفعيل دور الوساطة والحوار. وعلى صعيد العلاقات مع إيران، بحثت الدراسة في أسباب محافظة السلطنة على علاقاتها الايجابية مع الجمهوريّة الإسلاميّة والابتعاد عن الدخول في استقطابات وعلاقات عدائيّة معها، وهو ما تميّزت وانفردت به عن سائر دول المنطقة، ومن ثم تناولت الدراسة ما أتاحت لها علاقتها بإيران من القيام بممارسة أدوار خاصّة، من اضطلاعها بدور المنصّة لإدامة قنوات التواصل والحوار بين الولايات المتحدة الأمريكيّة ودول الخليج العربي من جهة، وبين إيران من جهة أخرى، وذلك خدمةً لما ترى السلطنة أنه سياسة تعمل على تعزيز الاستقرار بالمنطقة، وبما ينعكس بالنهاية على تعزيز مستويات الأمن القومي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة.

وقد أجابت الدراسة على السؤال الرئيسي للدراسة الذي مفاده: ما هي السياسة الخارجيّة لسلطنة عُمان حيال الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة؟ وما مدى تأثيرها على أمن مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة؟

وذلك عبر الإجابة عن الأسئلة التالية المتفرّعة عنه:

السؤال الأول: ما هي المرتكزات التي تنطلق منها سلطنة عُمان في سياستها الخارجيّة حيال إيران؟ وتمت الإجابة عليه بأن السياسة الخارجيّة لسلطنة عُمان تميّزت بالتزام مبادئ الحياد والتوازن والنأي عن التدخل في الشؤون الداخليّة للدول الأخرى، واحترام سيادة الدول الأخرى،

والابتعاد عن الدخول في التحالفات والاستقطابات، مع السعي لتبني مواقف حيادية إيجابية تتمثل في مساعي الوساطة في حل النزاعات المختلفة، وبشكل خاص على مستوى منطقة الشرق الأوسط. وأن السياسة الخارجية العُمانية جاءت انعكاساً مباشراً لخصوصيتها، من النواحي الجغرافية والتاريخية والسياسية والاقتصادية والسكانية، بما جعلها تبدو متفردة من حيث الرؤية والتوجهات والمواقف.

أما السؤال الثاني فكان: ما هي مرتكزات ومبادئ سياسة إيران الخارجية؟ وتمت الإجابة عليه بأن السياسة الخارجية الإيرانية، وبعد ثورة العام 1979م، تميّزت بالتحوّل نحو مزيج بين الدين والسياسة. ولكن مع الاستمرار في تغليب المصالح القوميّة، على حساب القيم والمبادئ، وبحيث أن الشعارات والمبادئ تكون تابعة للمصالح ويتم تأويلها بما يتم اتخاذه من مواقف وقرارات.

السؤال الثالث هو: ما هي سياسة إيران الخارجية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؟ وتمت الإجابة عليه بأن العلاقات بين إيران ودول الخليج، منذ انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام 1979م، كانت في مجملها علاقات مضطربة يسودها التوتر، وقد طغى عليها التوجّس وعدم الثقة بالجانب الآخر، وخصوصاً من قبل دول الخليج التي رأت لأن الثورة في إيران تهدف إلى التمدد خارج حدودها وقلب أنظمة الحكم في دول الجوار، مستغلةً في ذلك مكونات اجتماعية كالمكوّن الشيعي وما يرتبط به من مطالب اجتماعية وسياسية في هذه الدول. وقد تضاعف القلق الخليجي من إيران بعد سقوط حائط الصدّ الذي كان يمثله النظام العراقي السابق عام 2003م، إذ تعزز الاستشعار لخطر تطويق إيران وحلفائها لدول الخليج، وهو ما اكتمل وبلغ ذروته مع سيطرة الحوثيين على العاصمة اليمنية صنعاء عام 2014م.

أما السؤال الرابع من أسئلة الدراسة فهو: ما هو تأثير سياسة سلطنة عُمان الخارجية حيال إيران على أمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية؟ وتمت الإجابة عليه ببيان أنه قد كان للعلاقات الجيدة لسلطنة عُمان مع إيران دوراً إيجابياً في انفراج العلاقات الإيرانية-الخليجية، وذلك عبر تقديمها نموذجاً ناجحاً لإقامة العلاقات الثنائية بين الدول الخليجية وإيران، بما عزز ودفع لقيام المزيد من هذه العلاقات لدى دول أخرى من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وهو ما اتجه للتحقق بشكل متسارع خلال عقد التسعينات من القرن الماضي وبداية العقد الماضي، وبالتحديد منذ تولي الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي منصب الرئاسة في إيران عام 1997م.

ثانياً: الاستنتاجات

في ضوء الإجابة عن أسئلة الدراسة والفرضية التي تضمنتها، توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

1. تطوّرت سياسة سلطنة عُمان الخارجية على نحو فريد ومتميز عن سائر دول الخليج العربي، وذلك تحديداً منذ تولي السلطان الراحل قابوس بن سعيد الحكم في السلطنة عام 1970م. وتأثرت في ذلك بعوامل عدّة ساهمت في بلورتها وصياغتها، من العامل الجغرافي، والموقع الاستراتيجي، إلى محددات النظام السياسي، والمحدد الاقتصادي، والسكاني، وتأثير التجربة التاريخية.

2. جاء الالتزام العُماني المستمر بسياسة الحياد الإيجابي من منطلق الإدراك أنه في حال اندلاع حرب ومواجهة مشتعلة بالمنطقة، فإن السلطنة ستكون متضررة لا محالة وستكون عالقةً في موقف صعب. وقد تعزز الإدراك والحذر من مثل هذا السيناريو مع اشتعال الأزمات في المنطقة خلال العقد الأخير وما بدا من احتمالية لاندلاع حروب موسعة في المنطقة.

3. العلاقة الايجابية بين سلطنة عُمان وإيران تأتي، في جانب منها، من الإدراك العُماني بأن التعامل مع التهديد الإيراني المحتمل لا يكون باستعدادها والتعامل معها كخصم أزمي، وإنما في التعاطي مع إيران بواقعية ومصحية تفترض أن التعاون وإبقاء الحوار مفتوحاً مع قوة إقليمية كإيران أكثر جدوى لأمن الخليج من استعدادها أو مقاطعتها.

4. العلاقة المميزة لسلطنة عُمان مع إيران، ساعدت السلطنة في ممارسة وأداء دورها لإحداث التهدئة وتخفيف حدة التصعيد في المنطقة والقيام بدور الوساطة والحياد الإيجابي باستمرار، وهو ما انعكس ايجاباً وأسهم في تعزيز مستويات الأمن القومي لدول مجلس التعاون لدول

الخليج العربي، وذلك بفعل التخفيف من حدة التوترات والصراعات وما تتسبب به من استنزاف وخسائر على مختلف الصُّعد.

5. السياسة الخارجية الإيرانية، وبعد ثورة العام 1979م، تميّزت بالتحول نحو مزيج بين الدين والسياسة. ولكن مع الاستمرار في تغليب المصالح القوميّة، على حساب القيم والمبادئ، وبحيث أن الشعارات والمبادئ تكون تابعة للمصالح ويتم تأويلها بما يتم اتخاذه من مواقف وقرارات.

6. هناك تيارات متنوعة فاعلة على مستوى صناعة السياسة الخارجيّة الإيرانيّة، وهي ذات رؤاً وتصوّرات متباينة، وبالرغم مما بينها من اختلافات على مستوى الوسائل والغايات إلا أنها تلتقي في الاتفاق على تحقيق المصلحة القوميّة الإيرانيّة.

7. العلاقات بين إيران ودول الخليج، منذ انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام 1979م، كانت في مجملها علاقات مضطربة يسودها التوتر، وقد طغى عليها التوجّس وعدم الثقة بالجانب الآخر، وخصوصاً من قبل دول الخليج التي رأت لأن الثورة في إيران تهدف إلى التمدد خارج حدودها وقلب أنظمة الحكم في دول الجوار. وقد تضاعف القلق الخليجي من إيران بعد سقوط حائط الصدّ الذي كان يمثله النظام العراقي السابق عام 2003م.

8. سعت سلطنة عُمان لتعزيز الاستقرار بمنطقة الخليج العربي، بما يسهم بتعزيز الأمن القومي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وذلك عبر التزامها بالحياد الإيجابي وممارسة دور الوساطة، وفي مقدمة ذلك دور الوساطة بين إيران من جهة ودول مجلس التعاون من جهة أخرى، وهو ما كانت السلطنة مؤهلة للقيام به بسبب العلاقات والصلات المستقرة والايجابية التي تجمعها مع إيران. وقد ظهر ذلك في مساعي عُمان للتوسط في أزمات عدّة خلال العقد

الأخير، كالأزمة البحرينية واليمينية والسورية، وكذلك في المساعي العمانية للتوصل إلى إنجاح الاتفاق النووي الإيراني، وهو ما ترى السلطنة بأن تحققه ينعكس إيجاباً على أمن واستقرار منطقة الخليج العربي ودولها.

9. كان للعلاقات الجيدة لسلطنة عُمان مع إيران دوراً إيجابياً في انفراج العلاقات الإيرانية - الخليجية، وذلك عبر تقديمها نموذجاً ناجحاً لإقامة العلاقات الثنائية بين الدول الخليجية وإيران، بما عزز ودفع لقيام المزيد من هذه العلاقات لدى دول أخرى من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وهو ما اتجه للتحقق بشكل متسارع خلال عقد التسعينات من القرن الماضي وبداية العقد الماضي، وبالتحديد منذ تولي الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي منصب الرئاسة في إيران عام 1997م.

ثالثاً: التوصيات

1. استمرار سلطنة عُمان بممارسة سياسة الحياد الإيجابي والنأي بالنفس وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، لما في ذلك من تحقيق لمصالح السلطنة. ومن فائدة تعود على مجمل دول المنطقة وأمنها.
2. ضرورة توظيف السياسة العُمانية ضمن قنوات الدبلوماسية وبما يخدم غايات حلّ الأزمات وعقد التسويات في منطقة الخليج العربي والمنطقة العربيّة.
3. مبادرة الدول العربية إلى الأخذ بمبادئ وتوجهات السياسة الخارجيّة العُمانية وتفعيلها والالتزام بها لما في ذلك من تحقيق لأمنها ومصالحها على المدى الأبعد.
4. تعزيز قنوات التواصل والحوار، من قبل مختلف دول الخليج العربي، مع دولة إيران، وذلك باعتبارها دولة جارة ذات ثقل ووزن هام في المنطقة، وأن خيار الحوار معها يبقى أفضل من حالة التشنج والصدام.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

1- العربية

أولاً: المصادر

- ابن منظور، محمد بن مكرم (1996). لسان العرب. لبنان - بيروت: دار الكتب العلميّة.
- الجوهري، أبو نصر إسماعيل (2009). الصحاح؛ تاج اللغة وصحاح العربية. مصر - القاهرة: دار الحديث.
- عُمان 2040، 2019/1/27. رؤية عُمان 2040. رابط الموقع: <https://www.2040.om>. تاريخ الزيارة: 2020/11/11.

ثانياً: المراجع

- أبو ديّة، سعد (1998). السياسة الخارجيّة العُمانيّة في عهد السلطان قابوس (1970-1998)؛ دراسة في عقائد صانع القرار العُماني. الطبعة الأولى. الأردن - عمّان: دار البشير.
- أبو عون، ناصر (2016). سياسة عُمان الخارجية؛ القوّة الناعمة والحياد الإيجابي. الطبعة الأولى. الأردن - عمّان: دار دجلة للنشر والتوزيع.
- الأسطل، كمال محمد (1999). نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. الطبعة الأولى. الإمارات - أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات.
- اسماعيل، شيرين (2017). الموجز في تاريخ سلطنة عمان القديم والحديث. الطبعة الأولى. الأردن - عمّان: دار الخليج للنشر والتوزيع.
- الأشعل، عبدالله (2008). جذور الأزمة اللبنانية وتفاعلاتها الإقليمية. الطبعة الأولى. لبنان - بيروت: دار النصر.
- آل سعد، عائشة (2018). محددات السياسة الخارجية الإيرانية وأبعادها تجاه دول الخليج في سياق مناقشات النووي الإيراني. الطبعة الأولى. لبنان - بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

الباز، أحمد (2018). الثورة والحرب.. تشكيل العلاقات الإيرانية الخليجية. الطبعة الأولى. مصر - القاهرة: المركز العربي للنشر والتوزيع.

البرهاوي، رعد محمود (2018). السياسة العُمانية تجاه إيران في عهد السلطان قابوس (1970-2017). الطبعة الأولى. الأردن - عمان: دار دجلة للنشر والتوزيع.

بن جمعة، جمعة علي (2010). الأمن العربي في عالم متغير. الطبعة الأولى. مصر - القاهرة: شركة كتاب للنشر والتوزيع الإلكتروني.

بوختا، ويلفرد (2003). من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية. الطبعة الأولى. الإمارات - أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات.

توفيق، سعد (2006). مبادئ العلاقات الدولية. الأردن - عمان: دار وائل للنشر.

الjasور، ناظم (2001). إشكالية الحدود في الوطن العربي: دراسة في الصراعات السياسية والخلافات الحدودية العربية. الطبعة الأولى. الأردن - عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

الجبارات، محمود (2018). الجذور التاريخية للأزمة اليمنية. الطبعة الأولى. الأردن - عمان: دار الآن للنشر والتوزيع.

جرغون، عرفات علي (2016). العلاقات الإيرانية الخليجية.. الصراع .. الانفراج.. التوتر. الطبعة الأولى. مصر - القاهرة: المركز العربي للنشر والتوزيع.

جرغون، عرفات علي (2016). قطر وتغير السياسة الخارجية: حلفاء.. أعداء. الطبعة الأولى. مصر - القاهرة: المركز العربي للنشر والتوزيع.

الحريري، جاسم (2020). قراءة في التحديات تجاه العراق ودول مجلس التعاون الخليجي بعد عام 2018. دار الجنان للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى. الأردن - عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع.

حسين، عبد الرزاق (2009). العراق، بين صراعات الداخل والخارج. الطبعة الأولى. مصر - القاهرة: دار الثقافة الجديدة.

- درويش، محمود أحمد (2018). **مناهج البحث في العلوم الإنسانية**. الطبعة الأولى. مصر - القاهرة: مؤسسة علوم الأمة للاستثمارات الثقافية.
- دورتي، جيمس، بالسغراف، روبرت (1995). **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**. ترجمة: وليد عبد الحي. الطبعة الأولى. الأردن - عمان: مركز أحمد ياسين.
- الراوي، عبد الستار (1988). **الأيدولوجية والأساطير: ولاية الفقيه والفكر الصهيوني المعاصر**. الطبعة الأولى. العراق - بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.
- الرئيس، نجيب رياض، والمسكري، سيف بن هاشل (2012). **عمان الأمس وعمان الغد**. الطبعة الأولى. لبنان - بيروت: رياض الريس للكتب والنشر.
- سعيد، بسمة مبارك (2014). **قراءة في رؤية عمان لقضيتي التقارب مع إيران والاتحاد الخليجي**. الطبعة الأولى. قطر - الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
- سليم، محمد (1989). **تحليل السياسة الخارجية**. مصر - القاهرة: جامعة القاهرة - مركز البحوث والدراسات السياسية.
- شحاتة، رضا (2016). **العالم العربي؛ أرض الدول الفاشلة؟**. الطبعة الأولى. مصر - القاهرة: مكتبة جزيرة الورد.
- الشيخ، مصطفى (2016). **زلازل: باقر النمر وصراع الرياض وطهران**. الطبعة الأولى، مصر - القاهرة: كنوز للنشر والتوزيع.
- صالح، هادي محمد (2016). **عاصفة الحزم**. الطبعة الأولى. الأردن - عمان: دار الجنادرية للنشر والتوزيع.
- الطائي، تاج الدين جعفر (2013). **استراتيجية إيران اتجاه دول الخليج العربي**. الطبعة الأولى. سوريا - دمشق: دار مؤسسة رسلان.
- الطائي، هاشم (2010). **التيار الإسلامي في الخليج العربي: دراسة تاريخية 1945-1991**. الطبعة الأولى. لبنان - بيروت: مؤسسة الانتشار العربي.

طلحة، أميرة (2016). البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته علي أمن دول الخليج العربي "2005-2016". الطبعة الأولى. ألمانيا - برلين: المركز الديمقراطي العربي.

العامري، خالد، وآخرون (2021). قراءة في الموازنة العامة للسنة المالية 2021م. الطبعة الأولى. سلطنة عُمان - مسقط: الجمعية الاقتصادية العُمانية.

عبد الحسين، ياسر (2015). السياسة الخارجية الإيرانية؛ مستقبل السياسة في عهد الرئيس حسن روحاني. الطبعة الأولى. لبنان - بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع.

عبد الفتاح، إسماعيل (2008). النظم السياسية وسياسات الإعلام. الطبعة الثانية. مصر - الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب.

عبد القادر، نزار (2007). إيران والقنبلة النووية: الطموحات الإمبراطورية. الطبعة الأولى. لبنان - بيروت: المكتبة الدولية.

عرب، محمد صابر (2013). الدولة في الفكر الإباضي. الطبعة الثانية. مصر - القاهرة: دار الشروق.

العلمي، عبدالله (2017). الأطماع الإيرانية في الخليج. الطبعة الأولى. لبنان - بيروت: دار مدارك للنشر.

العلي، علي زياد (2017). المرتكزات النظرية في السياسة الدولية. مصر - القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

العيثاوي، ياسين (2016). صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية. الطبعة الأولى. الأردن - عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.

العيدي، عبد السلام غميص (2020). السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية. الطبعة الأولى. مصر - القاهرة: المكتب العربي للمعارف.

غالي، بطرس (1984). المدخل في علم السياسة. الطبعة السابعة. مصر - القاهرة: المكتبة الأنجلو مصرية.

- غنيم، عبد الحميد (1987). **الجغرافيا السياسية والعلاقات الدولية**. الطبعة الأولى. الكويت - الكويت: مكتبة الفلاح.
- فهمي، عبد القادر (2010). **نظرية السياسة الخارجية**. العراق - السلبيانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية.
- قيلان، مروان (تحرير) ومجموعة من المؤلفين (2020). **العلاقات الخليجية - الأمريكية: هواجس السياسة والاقتصاد والأمن**. الطبعة الأولى. لبنان - بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- قيلان، مروان، وآخرون (2020). **العلاقات الخليجية - الأمريكية: هواجس السياسة والاقتصاد والأمن**. الطبعة الأولى. لبنان - بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- القيسي، محمد وائل (2016). **الأداء الإستراتيجي الأمريكي بعد العام 2008: إدارة باراك أوباما أنموذجاً**. الطبعة الأولى. السعودية - الرياض: العبيكان للنشر.
- كورنيش، ادوارد (2007). **الاستشراف: مناهج استكشاف المستقبل**. الطبعة الأولى. مصر - القاهرة: مكتبة مدبولي الصغير.
- محبوب، عبد الحفيظ (2017). **التصدي الصلب: السعودية في مواجهة الاندفاعات الإيرانية**. الطبعة الأولى. بريطانيا - لندن: دار إي-كتب.
- مديرس، فلاح عبدالله (2004). **الحركات والجماعات السياسية في البحرين، 1938-2002**. الطبعة الأولى. لبنان - بيروت: دار الكنوز الأدبية.
- مكاوي، نجلاء (2015). **الاستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي**. الطبعة الأولى. لبنان - بيروت: مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث.
- النعمي، أحمد (2012). **السياسة الخارجية الإيرانية 1979-2011**. الطبعة الأولى. الأردن - عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع.
- النعمي، أحمد نوري (2011). **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية؛ الولايات المتحدة الأمريكية نموذجاً**. الأردن - عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.

النعمي، سلطان (2015). التيارات والقوى السياسية في إيران؛ قراءات متباينة. الطبعة الأولى. الإمارات - أبو ظبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث.

النفيسي، عبدالله (1976). تثمين الصراع في ظفار. الطبعة الأولى. لبنان - بيروت: دار النهار.

ثالثاً: الدوريات

أنور، عادل محمد (2015). دبلوماسية الوساطة: السياسية الخارجية لسلطنة عُمان أنموذجاً. مجلة أبحاث استراتيجية. السنة (2015) العدد (10). ص: 16-35. العراق - بغداد: مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية.

البلوشي، مريم (2016): أثر العلاقات العمانية الإيرانية في أمن دول مجلس التعاون بعد الربيع العربي. مجلة المستقبل العربي. مجلد 38. العدد 445. ص: 50-67. لبنان - بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الحباشنة، صдах (2008). محددات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية (1979-2007). مجلة مؤتة للبحوث والدراسات. المجلد (23). العدد (5). الأردن - الكرك: جامعة مؤتة.

زارج، محمد جواد (2005). سياسة إيران الخارجية حيال جيرانها: العلاقات مع سلطنة عُمان أنموذجاً. إيران والعرب. مجلد: 3. عدد: 24. ص: 9-29. إيران - طهران: مركز الأبحاث والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط.

القطاطشة، محمد، وحمدان، عمر (2007). الثوابت والمرتكزات في السياسة الخارجية العمانية. مجلة المنارة. المجلد (13). الأردن - المفرق: جامعة آل البيت.

رابعاً: الرسائل الجامعية

العلوي، عبد العزيز (2011). رسالة ماجستير غير منشورة "أثر العلاقات السياسية العمانية - الإيرانية على أمن دول مجلس التعاون الخليجي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001". الأردن - المفرق: جامعة آل البيت.

مسن، حاتم بن سعيد (2017). رسالة ماجستير غير منشورة "مرتكزات السياسة الخارجية العمانية في ظل المتغيرات الإقليمية؛ 2005-2016". عمان - الأردن: جامعة الشرق الأوسط.

الندابي، طلال بن عبدالله (2018). أثر الهوية الوطنية على السياسة الخارجية لسلطنة عُمان (1970-2016). الأردن - عمان: جامعة الشرق الأوسط.

الوهيبي، حمود بن عبدالله (2012). رسالة ماجستير غير منشورة، بعنوان: "أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية لسلطنة عمان (1970-2011)". الأردن - عمان: جامعة الشرق الأوسط.

خامساً: المواقع الإلكترونية

Swissinfo، ت2014/2/5. بداية لمحادثات سرية ثنائية بين الإمارات وإيران تشمل الجزائر. رابط الموقع: <https://www.swissinfo.ch/ara>. تاريخ الزيارة: 2021/3/9.

جريدة عُمان، 2020/1/29. مشروع «المليون نخلة» رافد كبير لتوسيع رقعة زراعة النخيل في السلطنة وفتح آفاق للاستثمار الزراعي. رابط الموقع: <https://www.omandaily.om>. تاريخ الزيارة: 2020/11/11.

الجزيرة نت، 2008/9/11. إيران وعُمان تطوران حقل كيش الغازي في الخليج. رابط الموقع: <https://www.aljazeera.net>. تاريخ الزيارة: 2020/11/11.

الجزيرة نت، 2013/11/25. ترحيب أوروبي وخليجي باتفاق إيران النووي. رابط الموقع: <https://www.aljazeera.net>. تاريخ الزيارة: 2021/3/9.

الجزيرة نت، 2021/4/28. في زيارته إلى مسقط.. ظريف يلتقي نظيره العماني ويؤكد للناطق باسم الحوثيين ترحيب طهران بوقف إطلاق النار. رابط الموقع: <https://www.aljazeera.net/>. تاريخ الزيارة: 2021/5/4.

روسيا اليوم، 2021/3/19. وزير الخارجية السوري في أول زيارة إلى دولة خليجية. رابط الموقع: <https://arabic.rt.com>. تاريخ الزيارة: 2021/3/23.

روسيا اليوم، 2019/4/19. إيران وعمان توقعان مذكرة تعاون عسكري وتنفيذان مناورة مشتركة. رابط الموقع: <https://arabic.rt.com>. تاريخ الزيارة: 2020/11/11.

روسيا اليوم، 2021/1/24. مسؤول إيراني: الإمارات ثاني أكبر شريك تجاري لبلادنا ويمكننا الوصول عبرها لسوق السعودية. رابط الموقع: <https://arabic.rt.com>. تاريخ الزيارة: 2021/3/27.

روسيا اليوم، 2021/3/7. الإفراج عن 3 مليارات دولار مجمدة تعود لإيران. رابط الموقع: <https://arabic.rt.com>. تاريخ الزيارة: 2021/3/23.

رويترز، 2021/3/3. مصدران: مسؤولون أمريكيون يجتمعون بالحوثيين مع سعي واشنطن لإنهاء حرب اليمن. رابط الموقع: www.reuters.com. تاريخ الزيارة: 2021/3/9.

سكاي نيوز، 2019/1/1. سلطان عمان يصدق على ميزانية 2019. رابط الموقع: <https://www.skynewsarabia.com>. تاريخ الزيارة: 2020/11/11.

سي إن إن، 2020/10/4. سفير سلطنة عُمان يسلم أوراق اعتماده لوزير الخارجية السوري. رابط الموقع: <https://arabic.cnn.com>. تاريخ الزيارة: 2020/10/12.

الشرق الأوسط، 2021/2/25. مشاورات سعودية . عمانية في مسقط. رابط الموقع: <https://aawsat.com>. تاريخ الزيارة: 2021/3/22.

وزارة الزراعة والثروة السمكية، 2020/5/26. تقرير إحصاء الثروة السمكية لعام 2019. رابط الموقع: <https://www.maf.gov.om>. تاريخ الزيارة: 2020/11/11.

وكالة إرنا، 2020/5/26. حجم التبادل التجاري بين إيران وعمان تضاعف 5 مرات. رابط الموقع: <https://ar.irna.ir>. تاريخ الزيارة: 2021/3/27.

وكالة الأنباء العُمانية، 2020/2/8. القطاع الصناعي أحد الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية في السلطنة على مدى الـ 50 عاماً. رابط الموقع: <https://omannews.gov.om>. تاريخ الزيارة: 2020/11/11.

2- الأجنبية

أولاً: المراجع

Abdulkareem, Aymen (2017). **Omani Positions on the Regional Crisis**. Iraq - Baghdad: Al-Bayan Center for Planning and Studies.

Al-Khalili, Majid (2009). **Oman's Foreign Policy; Foundation and Practice**. U.K. - London: Praeger Security International.

Romm, Joseph (1993). **Defining National Security: The Nonmilitary Aspects**. U.S. - N.Y.: Council on Foreign Relations.

ثانياً: الدوريات

Buzan, Barry (1991). **New Patterns of Global Security in the Twenty First Century**. International Affairs. Vol. 67, No. 3 (Jul., 1991), pp. 431-451.

Colombo, Silvia (2017). Foreign Policy Activism in Saudi Arabia and Oman. Diverging Narratives and Stances towards the Syrian and Yemeni Conflicts. **The International Spectator**, Vol 52. No. 2. Pp. 54-70.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

World Bank, 2018. **World Bank Annual Report**. At: worldbank.org. Accessed at: 11/11/2020.